الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم: العلوم الانسانية

الأمير خالد وتوجّهاته السياسية

من خلال جريدة الاقدام (1919 - 1923)

مذكرة مكمّلة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في التاريخ تخصص المغرب العربي المعاصر

اعداد الطلبة
ابراهيم غمام علي
رضا نعرورة

إشراف
أ. محمد حركات

لجنة المناقشة

الاستاذ	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
رضوان شافو	أستاذ دكتور	رئيسا	جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي
محمد حركات	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي
محمد السعيد عقيب	أستاذ دكتور	مناقشا	جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي

السنة الجامعية: 2021/2020

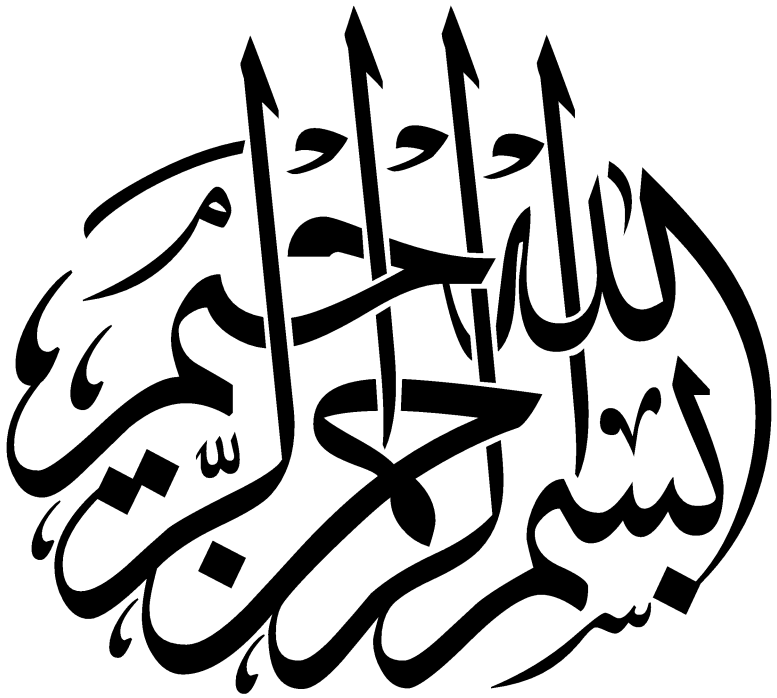
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال الله تعالى ﴿ فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون ﴾ سورة البقرة152

الحمد لله والصلاة والسلام على من أكمل الله به الدين وأتمّ به النعمة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه والتّابعين له بالإحسان إلى يوم الدّين

ربنا أدخلنا مدخل صدق وأخرجنا مخرج صدق وأجعل لنا من لدنك سلطانا نصيرا

اللهم علّمنا علما ينفعنا وأنفعنا بما علمتنا وزدنا علما

في البداية نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل الذي يعدّ خطوة في مجال التكوين العلمي والعملي

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدّم لنا يد المساعدة في إعداد هذه المذكرة

ونخصّ بالذكر الأستاذ المؤطر "محمّد حركات" الذي عمل على توجيهنا وتحمّل كل ما فينا من نقائص وسلبيات والذي كان بمثابة النّور الذي أضاء لنا الطّريق فجزاه الله كل خير ومنحه الصحة والعافية

إلى كل الأساتذة الكرام بقسم العلوم الإنسانية الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي بالجامعة .

رضا - إبراهيم

قائمة المختصرات

الرمز	معناه
م	ميلادي
هـ	هجري
ص	الصفحة
ع	عدد
ج	الجزء
ط	طبعة
مج	مجلد
تر	ترجمة
تع	تعريب
p	page

مقدّمة

إن الاستعمار الفرنسي طوال الحقبة التي قضاها في الجزائر لم يكتف باستغلال الأرض وثرواتها واستعباد الإنسان وتسخيره في شتى الميادين، بل تعدى بأسلوبه الميكيافلي إلى محاولة تشويه التاريخ وإفراغه من محتواه، وذلك ليتمكن في المرحلة الأولى من فصل المجتمع من قاعدته المتينة التي يرتكز عليها والمتمثلة في ثوابت الثقافة الوطنية، ليتوصل في مرحلة ثانية إلى فرض سياساته العدائية التي من بينها الإدماج والمسخ والتذويب مما يخدم أغراضه وأهدافه الاستعمارية الاستيطانية.

والواقع أن الهدف المحوري للاحتلال الفرنسي للجزائر المتمثل في محاولة دمجها وإلحاقها أبديا؛ قد شكل عاملا أساسيا لشمولية سياسته المنتهجة لجميع مناحي الحياة؛ خاصة بعد تأكد المسعى الاستيطاني بصفة قطعية بعد مصادقة الحكومة الفرنسية على قرار الإلحاق السياسي في 22جويلية 1834م وترسيم ذلك في دستور 02 نوفمبر 1848م، غير أن هذه المساعي الفرنسية العديدة التي سعت إلى إلحاق الجزائر واقعيا وقانونيا قد قابلها صمود ومقاومة منقطعة النظير من طرف المجتمع الجزائري، فإن كان النصف الثاني من القرن 19م قد ميزه العمل المسلح ممثلا في المقاومات الشعبية؛ فإن مطلع القرن العشرين وتحديدا العقد الثاني منه قد شهد تغييرا من جانب الجزائريين لأسلوب النضال إلى العمل السلمي السياسي الذي كان نتاج جملة من العوامل الداخلية والخارجية، زاد من تفاعلها وتأثيراتها ميلاد الحركات والأحزاب السياسية بعد 1919م والتي كانت حركة الأمير خالد أولى وأهم تلك الحركات، بل أنها شكلت اللبنة والمنطلق الأساسي لبروز التيارات الأخرى، كما اعتبرها معظم المؤرخين بأنها قد مثلت البداية الفعلية للتاريخ السياسي المعاصر للجزائر خاصة في ظل قيادتها وترأسها من طرف إحدى الشخصيات السياسية التاريخية المؤثرة ممثلة في الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر.

إشكالية الموضوع :

وقد خصصنا وركّزنا مجال الدّراسة على التوجهات السياسية للأمير خالد في الفترة (1919 ـ 1923) من خلال جريدة الإقدام، وعلى هذا الأساس طرحنا إشكالية رئيسية لموضوع بحثنا على النحو التالي:

* ما طبيعة التوجهات السياسية للأمير خالد المعبر عنها في جريدة الإقدام؟

وتتفرع عن هذه الإشكاليّة جملة من التساؤلات الفرعية أهمها:

* من هو الأمير خالد ؟
* ما عوامل تكوينه الفكري والسياسي ؟
* ما ظروف تأسيس حركته السياسية ؟
* ما أبرز مبادئ برنامجه السياسي ؟
* إلى أي مدى أسهمت جريدة الإقدام في بعث الوعي القومي الوطني في الجزائر؟

أسباب اختيار الموضوع :

من هذا المنطلق جاءت فكرة البحث عن التوجهات السياسية للأمير خالد من خلال جريدة الإقدام (1919ـ 1923 م) مستندين في اختيارنا لهذا الموضوع إلى عدة عناصر وأسباب يمكن حصر أهمها في ما يلي :

أ ـ أسباب موضوعية :

* أهمية الشخصية التي قمنا بدراستها في الحركة الوطنية الجزائرية وتاريخ الجزائر في تلك الفترة.

* الرغبة في المساهمة ولو بقسط يسير في تسليط الضوء على مرحلة مهمة من تاريخنا الوطني.

ب ــ أسباب ذاتية :

*الرغبة في دراسة مسار ونضال أحد رموز الحركة الوطنية الجزائرية المتمثلة في شخصية الأمير خالد.

*الرغبة في دراسة تاريخ الجزائر، وخاصة في مرحلتها الحساسة والتي تعتبر المنبع الرئيسي لثورة نوفمبر المجيدة، والتعرف على بدايات الحركة الوطنية الجزائرية ودراستها.

مناهج البحث:

اعتمدنا في موضوعنا هذا على مجموعة من المناهج التي تقتضيها طبيعة الموضوع، مكنتنا من الوصول إلى الإجابة على الإشكاليّة العامة:

المنهج التاريخي الوصفي : والذي استعنا به لوصف الأحداث المختلفة من حيث الزمان والمكان أي التسلسل الكرونولوجي لأن طبيعة الموضوع تستدعي ذلك، ولتتضح الصورة المعالجة من جميع النواحي.

المنهج الاستقرائي التحليلي: فالمنهج الاستقرائي هو جمع المادة العلمية وتتبعها من مصادرها المختلفة، والتحليلي فالهدف منه هو توظيف هذه المادة والاستفادة منها بعد تبويبها وترتيبها.

المنهج المقارن: الذي يساعد على مقارنة الأحداث خلال فتراتها المختلفة ويساعد على استنتاج الحقائق التاريخية.

حدود الدراسة:

وقع اختيارنا على هذه الفترة الزمنية المحصورة بين (1919ـ 1923م) من أجل تتبع التوجهات السياسية للأمير خالد من خلال جريدة الإقدام، ومن خلال قراءة وفحص المصادر والمراجع التي كتبت عن هذا الموضوع تم تحديد الإطار الزماني للبحث في الفترة المذكورة، وذلك انطلاقا من كون أن هذه المرحلة هي الأهم والأبرز في مسار نشاط الأمير خالد السياسي في الجزائر، كما تعتبر هذه الفترة هي البداية الفعلية للحركة الوطنية.

أهم الدّراسات السابقة:

وقد اعتمادنا في تحرير هذا الموضوع على عدّة مصادر ومراجع باللغتين العربيّة واللغة الفرنسية حسب ما اقتضته ضرورة الدّراسة وكان أهمها:

أولا: المصادر

*كتاب" ذكرياتي مع مشاهير الكفاح" لمحمد قنانش، وهو مصدر شامل لحياة الأمير خالد ولكن باختصار شديد يعرض الحقائق.

* "مذكرات مصالي الحاج" الذي تناول إطلالة على حياة الأمير خالد.

* كتاب "الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر" الجزء الأول لعبد الرحمان بن إبراهيم بن عقون، تناول حياة الأمير خالد منذ ولادته إلى غاية وفاته، وقد اعتمدنا عليه بشكل كبير في مذكرتنا.

* بعض الأعداد من جريدة الاقدام في الفترة بين 1919 و1923.

ثانيا : المراجع

* كتاب "الحركة الوطنية الجزائرية الجزء الثاني " للمؤرخ أبو القاسم سعد الله الذي استفدنا منه في دراسة بداية تشكيل الحركة السياسية وأهم اتجاهات الحركة الوطنية.

* كتاب" الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية مابين 1912م ـ 1936م" لابن الشيخ حكيم الذي تناول بالتفصيل مختلف التطورات الحاصلة في حياة الأمير خالد.

* كتاب "الأمير خالد الهاشمي والدفاع عن جزائر الاسلام" لبسام العسلي، والذي تعرض لعدة جوانب لشخص الأمير خالد من بداية نضاله السياسي إلى غاية وفاته.

باللغة الفرنسية :

*كتاب " الأمير خالد وثائق وشهادات" للمؤرخ قداش محفوظ، الذي تعرض إلى دراسة مسيرة الأمير خالد فكانت دراسته قيمة في مجملها ولم يتحيز إلى أي طرف وذكر الحقائق بكل أمانة ونزاهة.

خطة البحث :

يتألف هذا الموضوع المعنون "الأمير خالد وتوجهاته السياسية من خلال جريدة الإقدام (1919م ـ 1923م) من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، تناولنا في المقدمة الخطوات المنهجية المطلوبة في الدّراسة أما الفصول فكل فصل يتكون من ثلاث مباحث إضافة إلى الملاحق التي

لها علاقة بالمتن وبيبلوغرافيا وفهرس، ولتوضيح ذلك يمكن تقديم عرض مختصر لما احتوته المذكّرة:

الفصل الأول: بعنوان سيرة الأمير خالد وتكوينه، وفيه ثلاثة مباحث: **فالأول** يخص حياة الأمير خالد، **والثاني** تكوينه العسكري ومشاركته في الحرب العالمية الأولى، **والثالث** تكوينه السياسي ونشاطه قبل 1919م .

الفصل الثاني: جاء عنوانه نشاط الأمير خالد السياسي ما بين 1919 و1923، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كذلك: **الأول** رسالة الأمير خالد إلى الرئيس الأمريكي ولسن، و**الثاني** نشاط الأمير خالد بين (1919م ـ 1923م) داخل الجزائر، و**الثالث** نفي الأمير خالد إلى خارج الجزائر.

الفصل الثالث: كان عنوانه التوجهات السياسة للأمير خالد من خلال جريدة الإقدام، وتم تقسيمه أيضا إلى ثلاث مباحث: **الأول** التعريف بجريدة الإقدام، و**الثاني** القضايا السياسية في الجريدة، و**الثالث** المواقف المختلفة من نشاط الأمير خالد.

والخاتمة: كانت عبارة عن مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث.

صعوبات البحث:

إن الخوض في تاريخ شخصية مهمة وكبيرة ليس من السهل بمكان لها أن تخلو من الصعوبات حيث نذكر منها:

*تعرض بعض المراجع على اختلافها وتنوعها لشخص الأمير خالد لا كدراسة قائمة بذاتها بل تطرقت لها بشكل ومضات وأفكار.

*ضيق الوقت نظرا لما يتطلبه هذا الموضوع من تدقيق وتمحيص في الأحداث.

*قلة الإمكانيات للوصول إلى وثائق أرشيفية تدعم الموضوع.

الفصل الأول

سيرة الأمير خالد وتكوينه

المبحث الأول: الأمير خالد (حياته)

المبحث الثاني: نشاطه العسكري ومشاركته في ح ع1

المبحث الثالث: تكوينه السياسي ونشاطه قبل 1919

ظهرت منذ الوهلة الأولى لمحاولة الاستعمار الفرنسي احتلال الجزائر وإحكام قبضته عليها؛ ردود أفعال عنيفة وبوادر مختلفة ومقاومات شرسة للتّخلّص منه بشتى الوسائل واستمرّت هذه المقاومة من بداية القرن التّاسع عشر إلى غاية القرن العشرين، وشملت مختلف مناطق القطر الجزائري، وفي خضم هذه المقاومات برزت شخصيات كان لها الدور الكبير والأثر البليغ في تغيير الأحداث والمواقف على المستوى الداخلي والخارجي ورسم معالم المقاومة بكل أنواعها وأساليبها، فمنهم من استخدم المقاومة العسكرة للتّخلّص من الاستعمار في بداية الأمر؛ لكنّها لم تكن مجدية لأسباب عديدة منها تفوق الاستعمار في العدّة والعتاد؛ وعدم وجود خبرة سابقة لدى الجزائريين إضافة لعوامل أخرى.

ثم ظهرت المقاومة السياسية التي أتت كبديل عن ضعف المقاومة المسلّحة ومحاولة تغيير الكفّة لصالح الجزائر، وهناك أطراف ثالثة جمعت بين المقاومة المسلّحة والمقاومة السياسية كالأمير عبد القادر والشيخ بوعمامة، كما استخدمت هاته الفئة السلاح والسياسة في آن واحد، ولو بحثنا في تاريخ الجزائر لوجدنا فعلا العديد من الشخصيات التي انتهجت وسلكت هذا الطريق وأرادت جلب الأنظار والأضواء لانفرادها وتميّزها عن غيرها، ومن بين هذه الشخصيات نجد الأمير خالد الهاشمي الذي سطع نجمه على الساحة الوطنية والدولية.

المبحث الأول: الأمير خالد (حياته)

1)- مولده ونشأته.

ولد الأمير خالد بن الهاشمي بن الحاج عبد القادر بدمشق في 14 محرم 1292 هـ الموافق لـ 20 فيفري 1875م[1] مستقر أسرته بعد مغادرتها الجزائر في سنة 1264هـ/1848م واستقرارها بدمشق منذ 1854 م[2]، تلقى علومه الأولى بدمشق على يد خيرة أساتذتها وكان يتردد في أثناء دراسته الابتدائية على مدرسة اللعزارية (اللازاريست)[3] الكائنة بحي سان توما بسوريا[4].

وكان يتميّز بالنبوغ والظهور على سائر أحفاد الأمير عبد القادر[5].

ويقول المؤرخ محمد علي دبوز:" نشأ خالد في دمشق قلعة العروبة والإسلام، تلقى بها معلوماته الاولية، وتربى تربية صحيحة وسط كنف العائلة، وقد رباه والده تربية صحيحة دينية قوية، بعد أن حفظ القرآن الكريم وتعلّم العلوم العربية والدينية وبرع فيها"[6].

---

[1] – حكيم بن الشيخ، **الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية ما بين 1912 – 1936**، طبعة خاصة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013م، ص 57.

[2] – استقر الأمير خالد بدمشق بعد نفيه، وبالتالي كانت دمشق موطن أسرته وذريته، **أنظر:** سعيد بورنان، **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830–1962)**، ج2، رواد الكفاح السياسي والاصلاحي (1900–1954)، ط2، دار الأمل، تيزي وزو، 2004م، ص 38.

[3] – المدرسة اللعزارية: مدرسة كاثوليكية تقع بحي سان توما بسوريا، أسسها الرهبان اللعزاريون، وهي مدارس تبشيرية فرنسية ورثها الآباء اللعزاريون عن المدرسة اليسوعية التي أقامها الفرنسيون بعين طورة بمقاطعة كسروان بجبل لبان سنة 1734م، لم تكن هذه المدارس تسعى إلى خدمة القضايا القومية لأهل البلاد، **أنظر:** مصطفى خالدي وعمر فروخ، **التبشير والاستعمار في البلاد العربية**، ط3، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1973م، ص 111–112.

[4] – عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج5، دار الأمة، الجزائر، 2014م، ص 360.

[5] – عبد اللطيف عبادة، **(تقييم ابن باديس وابن نبي لإسهام الأمير خالد في الحركة الوطنية)**، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة الجزائرية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، العدد 5، 1998م، ص 125.

[6] – محمد علي دبوز، **نهضة الجزائر وثورتها المباركة**، ج2، عالم المعرفة، الجزائر، 2012م، ص29.

اشتهر خالد بلقب "الأمير" وهو لقب شرفي فضّله على ألقاب أخرى، كما فضّله باقي أحفاد الأمير عبد القادر فهم حريصون على لقب الأمير يتصدر أسماءهم تأكيدا وتمسّكا بنسبهم الجزائري، وانتمائهم إلى نسل الأمير عبد القادر وبطولاته[1].

نشأ الأمير في وسط عائلي يطغى عليه احترام القيم والمثل العليا وقضى طفولته كاملة في دمشق[2]، وكانت مواصفاته كالتالي: متوسط الطول (واحد متر وخمسة وسبعون سنتيمتر) مع انحناء في ظهره، واسع الصدر وعريض الكتفين، ذو لحية سوداء، أنفه مستقيم، سمات وملامح لها شبه كبير بجده الأمير عبد القادر[3].

أمضى الأمير خالد في معاهد دمشق الدينية ورحاب دورها ومساجدها مرحلة طفولته المبكرة وشبابه الفتي، حتى ما إذا بدأ ساعده يصلب على الحياة وأخذ عوده يقسو على الأيام[4].

عاد مع عائلته إلى الجزائر سنة 1892م وكان عمره آنذاك سبعة عشرة عاما، مخلفا ورائه مئات الأفراد من أبناء عمومته ممن ضمتهم الدولة العثمانية إلى أجهزتها وقيادتها العسكرية والسياسية والإدارية، ومضى الأمير خالد مع أسرته إلى موطن الآباء ومثوى الأجداد، حيث كانت تنتظره أحداث ستغير مجرى حياته على نحو آخر من الناحية الشخصية، والتي من خلالها سيؤثر على مجرى الحياة التي كانت تسير في الجزائر[5].

2)- تعليمه.

درس الأمير خالد مرحلته الابتدائية في مسقط رأسه (دمشق) وانهل من ثقافتها العربية والاسلامية، وكان يتردد أثناء ذلك على المدرسة اللعزارية الكائنة بسان توما بسوريا لمدة عشر سنوات[6].

---

[1] – حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 70.

[2] – عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ، ما قبل التاريخ 1962**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص 342.

[3] – حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص57.

[4] – بسام العسلي، **الأمير خالد الهاشمي والدفاع عن جزائر الإسلام**، دار النفائس، الجزائر، 2010م، ص 92.

[5] – نفسه، ص 93.

[6] -يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه (1912-1948)**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 35.

انتقل رفقة والده إلى الجزائر سنة 1892م وبها تابع دراسته الإعدادية[1]، ثم التحق بباريس لمزاولة دروسه بثانوية لويس الكبير[2] (**Lycée Louis-le-Grand**) في 1895م وذلك على نفقة الحكومة الفرنسية التي كانت تستقطب أبناء الأمراء والأعيان[3].

وبعد حصوله على شهادة البكالوريا فرع علوم، كان الأمير الهاشمي يأمل أن يدخل ابنه إلى الكلية العسكرية "سان سير"[4](SAINT- CYR) بباريس، وذلك لأنه كان يرى أن الحياة العسكرية تعد من المراتب العليا وهي مصير مستقبل ابنه الأمير خالد، حسب ما تضمنته رسالة والده إلى السلطة الفرنسية التي أشار إليها "فاسي" (Vaissé)[5] إلى السيد "جول كامبون" (Jules Cambon) الحاكم العام في الجزائر وقتئذ حول مهمته كوكيل للتسيير والإشراف على أملاك الأمير الهاشمي بن الأمير عبد القادر[6].

والظاهر أن رغبة الأمير خالد لم تكن بادية لمزاولة دراسته في الكلية العسكرية الفرنسية وكان رافضا لفرنسا منذ شبابه، إذ أنه رد على والده الذي أرغمه على الالتحاق بسان

---

[1] – محفوظ قداش، **(صور من حياة الأمير خالد في شبابه)**، مجلة الثقافة، الجزائر، العدد 13 مارس 1973م، ص 11.

[2]– لويس الكبير: ثانوية تشغل مكان مؤسسة تعليمية قديمة، أنشأت سنة 1561م من قبل اليسوعيين، حملت اسم لويس الـ 14 منذ 1682 عرفانا للأعمال الجليلة التي قدمها لفرنسا، ثم أصبحت تعرف بأسماء كثيرة مثل مدرسة المساواة، الثانوية الإمبراطورية، ثم لويس الكبير 1849، **أنظر**: حكيم بن الشيخ، مرجع سابق، ص 146.

[3] – محمد الصالح الصديق، **الرافضون عبر التاريخ**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 187.

[4]– سان سير: مدرسة حربية عريقة بفرنسا، يطلق مصطلح سان سير عادة على مجموع المدارس الحربية المتخصصة في عدة مجالات منها التقنية والادارة وتكوين ضباط الاحتياط، وهي مدرسة حربية برية أنشئت سنة 1803 على يد نابليون بونابرت ثم تحولت سنة 1808 إلى المنطقة الملكية، يتم الالتحاق بالمدرسة بعد إجراء مسابقة وتضم ثلاث شعب دراسية (آداب، علوم، علوم اقتصادية)، تمكنت المدرسة من تكوين 60 ألف ضابط قدمت 10 آلاف ضابط تضحية في سبيل فرنسا وأصبحت المدرسة تستقبل دفعات من الفتيات منذ سنة 1983، **انظر**: حكيم بن الشيخ، نفسه، ص 146.

[5] – فاسي: هو ضابط فرنسي يمارس وظيفة معتمد عسكري لدى الأمير الهاشمي، وكان يسير المنحة التي كانت الحكومة الفرنسية تمنحها لذرية الأمير عبد القادر، كان مكلفا بمراقبة عائلة الأمير خالد واعداد التقارير للحاكم العام، **انظر**: حكيم بن الشيخ، المرجع نفسه، ص147.

[6] – إبراهيم مياسي، **قبسات من تاريخ الجزائر**، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2010م، ص 214.

سير (SAINT– CYR) بقوله: "إنني عربي وأريد أن أبقى عربيا، وأنا لا أتخلى أبدا عما أؤمن به، وأعتقده من الآراء، ولذلك فأنا أرفض وسوف أرفض دائما ما يطلبه مني أبي"[1].

وقد تنازل خالد عن موقفه أمام رغبة والده في الدخول إلى الكلية العسكرية الفرنسية وخصوصا بعد المضايقات التي تلقاها والده من قبل السلطة الفرنسية حول تصرفات خالد التي توحي بالعصيان المدني، وقد وجد خالد نفسه أمام رغبة والده وقبول نصائحه، وهكذا تابع خالد دراسته على مضض من غير أن تكون له رغبة في ذلك، والتحق بسان سير في 1892[2].

وتم قبوله مباشرة دون إجراء الفحص العادي للقبول، ذلك أن السلطات الفرنسية ترحب بأبناء زعماء البلاد الخاضعة لاستعمارها وتضمهم للجيش، وتكونهم تكوينا فرنسيا وتبقيهم لديها لاستخدامهم في ضرب الحركات الوطنية إذا ما اقتضى الأمر ذلك[3].

وقد ظلّ الأمير خالد في "سان سير" (SAINT– CYR) محافظا على أصالته واسلامه ووطنيته، وأعطيت له غرفة لأداء فريضة الصلاة، كما خصص له طعام خاص مراعاة لقواعد الاسلام، وكان دائما يشعر بالخجل من الظهور أمام الجزائريين بالبذلة التي كان يرتديها السانسيريون، ويذكر "فاسي" (Vaissé) في تقريره أن الأمير خالد كان دوما خلال إجازته يرتدي البذلة العربية التي كان فخورا بها ولا ينزعها إلا عندما تدعو الضرورة للقيام ببعض الزيارات الرسمية[4].

وأظهر الأمير خالد تفوقا واضحا في دراسته العسكرية، غير أنّه ترك الكلية قبل الوقت المحدد لامتحانات التخرج، وغادر باريس في مطلع 1895، وذكر أن السبب في ذلك هو ما تضمنته اضبارته من أوصاف في غير مصلحته مثل: "متكتم منطو على ذاته، يميل إلى العنف، يحتقر رؤساءه ويزدريهم"، والحقيقة أن سبب تركه للكلية هو اصابة والده بمرض

---

[1] – Mahfoud Kaddache, **Lemir khaled Documents et Temaing Mages Servir A L'etude Du Nationalisme Algeriens**, Opne Ap Alger, 1987, P 16 – 17.

[2] – مصطفى الاشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص247.

3 – بسام العسلي، المرجع السابق، ص 93.

[4] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 172.

وصل به إلى مرحلة خطيرة ونفاذ موارده المالية، مما دفعه إلى استدعاء ابنه خالد للوقوف إلى جانبه في آخر أيامه، مما جعل حكومة باريس تشعر بالقلق تجاه تقلب مزاج الأمير الهاشمي ونواياه المضادة لفرنسا، علاوة على الديون الضخمة التي بات يرزخ تحته أعبائها مما قد يدفعه إلى الثورة أو ترك الجزائر[1].

وقد أشار خالد إلى مقاطعته للدراسة خلال إجازته الثانية في الجزائر وكتب يقول: "نعم ها أنا مرة أخرى في الجزائر وكنت قد بدأت أشعر بالضجر من مدرستهم التي لن أعود إليها لأنني قررت أن أقدم إليهم استقالتي"[2].

ولعل أهم ما يمكنه أن يصور المعاناة الحقيقية للمجندين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي منذ بداية التحاقهم بالخدمة العسكرية هو أن القوانين والتنظيمات العسكرية المختلفة كلها كانت تنص على إعطاء الأولوية في قيادة فصائل وكتائب الجيش أو سراياه للضباط الفرنسيين حتى وإن تساووا في الرتب مع زملائهم المجندين الجزائريين، مع العلم أن رتب الضباط كانت دائما خاصة بالعنصر الفرنسي والأوربي فقط[3].

وحسب ما ذكره فاسي (Vaissé) فإن الشروط التي تقدم بها الهاشمي له حول إمكانية عودة ابنه للدراسة كانت من إملاء خالد، وتتمثل في اختياره للفيلق العسكري الذي ينتمي إليه حتى لا يجبره أحد على محاربة العرب في الجزائر، وقد اغتاظ فاسي من ذلك، واعتبر شروط خالد مبالغ فيها خصوصا إذا علمنا أن مهمته هي الترويض والتجسس على عائلة الأمير الهاشمي في الجزائر وحتى خارجها[4].

---

[1] – بسام العسلي، المرجع السابق، ص 92.

[2] – أحمد مريوش، **محاضرات في تاريخ الجزائر ما بين 1900م – 1954م**، ج2، ط1، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2013، ص 76.

[3] – محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجنّدون جزائريون في الجيش الفرنسي (1830م–1918م)**، دار القصبة، الجزائر، 2009م، ص 224.

[4] – الجيلالي صاري، محفوظ قداش، **الجزائر في التاريخ والمقاومة السياسية (1900 – 1954)، الطريق الاصلاحي والطريق الثوري**، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 48.

على إثر ذلك قررت السلطات الفرنسية وضع أسرة الأمير تحت الإقامة الجبرية في بوسعادة، وقد استقبلت عائلة الأمير هناك استقبالا حسنا، حتى أن "فاسي" (Vaissé) دهش من العدد الكبير للجزائريين الذين توافدوا إليه للسؤال عن عنوان الأمير كي يمدوه بما يحتاج إليه من اللحوم والفواكه وغير ذلك من أنواع الطعام، وكانوا مسرورين بوصوله ويقدرونه تقديرا كبيرا[1].

ظلت الشرطة تراقب تنقلات الأمير خالد حيث أصبح خروجه من الدار مقيدا، حتى أنّ الهاشمي أضطر لتقديم طلب إلى السلطة العسكرية كي تسمح للأمير خالد بالتجوال ركوبا على الحصان أو في العربة؛ متعهدا بشرفه أن لا يترتب على هذه الرخصة ما من شأنه أن يدفع السلطات إلى إبداء أي ملاحظة أو اتخاذ أي إجراء، وهكذا كان الأمير خالد يتحايل كيف يفلت من عيون الشرطة، إذ أنه كان يحاول دائما أن يبقى على اتصال بالشباب الجزائريين، فينتهز الفرصة عندما تخف المراقبة عليه فيسافر إلى داخل البلاد[2].

وعلى الرغم من أن السلطات الفرنسية اتخذت جميع التدابير لإحباط أي محاولة يقوم بها الأمير خالد للفرار خفية، وذلك عن طريق المراقبة الرسمية ونصب العيون، إلا أنها أدركت مدى الخطأ الذي وقعت فيه بفرضها الإقامة الجبرية على الأمير، فأخذت على عاتقها تصحيح الموقف برفع العقوبة عليه وأعيد قبوله من جديد في الكلية الحربية "سان سير" فالتحق بها في 10 ماي 1896م لإكمال المدة المحددة لدراسته العسكرية[3].

أكمل الأمير دراسته ضابطا في جيش المواطنين الجزائريين نتيجة عدم قبوله الجنسية الفرنسية، وظل في المدرسة حتى تاريخ تخرجه في أوت 1897م برتبة ملازم، بعدها جاءت الفرصة السانحة ليبرز قدراته وإمكاناته التي اكتسبها في الكلية ويجسدها على أرض الواقع

[1] – بسام العسلي، المرجع السابق، ص 95.

[2] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 20.

[3] – بسام العسلي، المرجع السابق، ص 96.

ويظهر للعالم إمكانيات ذلك النسل من تلك الأسرة العريقة (الهاشمية) التي تصدت للاستعمار وأرعبته[1].

3)- وفاته.

كان الأمير خالد مثقفا شجاعا لا يهاب العواقب من أجل الدفاع عن وطنه وشعبه ودينه وعروبته، فسخّر لذلك وسائل مختلفة من صحافة، محاضرات، خطب، مجالس منتخبة، مكاتبة الشخصيات الفرنسية، وظل على هذا المبدأ إلى أن وافته المنية بدمشق يوم الاثنين 11 شوال 1354هـ الموافق لـ 09 جانفي 1936م عن عمر يناهز 61 سنة، وأقيمت عليه صلاة الغائب في الجزائر، وأعلن عليه الحداد في سوريا والجزائر، كما كتبت عنه العديد من الجرائد العربية مثل: الشهاب، البصائر، مجلة التمدن الإسلامي، جريدة الدّفاع، ورثاه العديد من الكتّاب والشعراء والعلماء والمصلحين والسياسيين في الجزائر وسوريا[2].

حيث قال فيه ابن باديس في الشهاب:" لقد مات الأمير العظيم القائد الخالد، المواطن من أعلى طراز حفيد سلطان الجزائر رمز خلد جنود الجهاد"[3].

وكتبت عنه جريدة الدّفاع بأنّه:" رجل وهب للجزائر كل حياته ونشاطه، وللإسلام كل عواطفه وقلبه، قلب رجل شريف نبيل لا يخشى في الله وفي سبيل إحقاق الحق صولة جاهل ولا لومة لائم"[4].

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، **(وثائق جديدة عن حركة الأمير عبد الملك الجزائري بالمغرب)**، المجلة التاريخية المغربية، ع 1، جانفي 1974م، ص 52.

[2] - يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين (1919-1939)**، دار هومة، الجزائر، 2013م، ص 75.

[3] - عمار عمورة، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار الريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 165.

[4] – محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، ط1، دار البعث للنشر، الجزائر، 1985م، ص 109.

وكتبت مجلّة الشّهاب بمناسبة وفاته: "لقد خسرت فيه الأمة الجزائرية زعيما محبوبا مخلصا قلّما جاد الزمان بمثله، وخسرت العروبة فيه بطل من أبطالها في هذا الزمان الأخير وخسر العالم الإسلامي رجلا فيه من خيرة الرجال العاملين"[1].

وفي جريدة البصائر رثاه الطيب العقبي قائلا: "ما كان الأمير خالد بالرجل الذي يجهل أو الشخصية التي تنسى ... مات الأمير خالد رحمه الله، فعزاء إلى الجزائر الثاكلة في ابنها البار، ولكنه بذكره لم يمت، فهو خالد في حياته بالاسم خالد بعد وفاته بالفعل"[2].

ورثاه أمير الشعراء محمد العيد آل خليفة في البصائر بـ 45 بيتا من الشعر نذكر منها:

ما أطول الموت باعا لم يخش حتى السباعا
أبكى الزعيم المفدى أبك الأمير المطاعا[3]

كما رثاه أيضا في جريدة "الشهاب" بأبيات في 19 فيفري 1936 بعنوان "في ذمة الله يا خالد" حيث يقول فيها:

سيذكُرك الشعبُ دهرًا مديدًا فأنتَ لأَبنائه والِدُ
وأنتَ قريبًا لهم وبعيدًا وحيّاً وميّتًا لهم قائد
نودّع فيك زعيمًا وحيدًا لنَا مجدُه طارفٌ تالد
خلدتَ جميل الثناء حميدًا ففي ذمةِ الله يا خالد[4]

[1] – مجلة الشهاب، 1355هـ – 1356هـ /1936م– 1937م، مج 12، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ص 54.

[2] – عمار عمورة، المرجع السابق، ص 166.

[3] – عبد القادر خليفي، **(الأمير خالد البطل 1875–1936)**، مجلة عصور الجديدة، جامعة وهران1– أحمد بن بلة، ع 23، أوت 2016، ص 163.

[4] – ديوان محمد العيد آل خليفة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010م، ص 422.

المبحث الثاني: نشاطه العسكري ومشاركته في الحرب العالمية الأولى.

بعد تخرج الأمير من المدرسة العسكرية برتبة ملازم ظل بها لمدة خمس سنوات ثم بعدها ملازم أول، حيث كانت المدة المحددة للترقية هي أربع سنوات فقط، ولم يكن باستطاعة الأمير تفسير هذا التأخر إلا أنه وسيلة للإزعاج المتعمد، ويذكر السيد أحمد بلغول في مذكراته: " أنه سأل عن انطباعاته من قبل مدير المدرسة حول الرتبة العسكرية الجديدة ردّ الأمير قائلا: كذلك لا بدّ لهذه الرتبة أن تتشرف لأن من يحملها حفيد الأمير عبد القادر" وفي ذلك إشارة إلى فرنسا بأن مقاومة جده مازالت مستمرة في شخصه[1].

وجه الأمير خالد بعد انتهاء تكوينه العسكري إلى الفرقة الأولى الصبايحية سنة 1904م ثم انتقل إلى فرقة الصيادين الأفارقة، لكنه سرعان ما انسحب منها كونها لم تكن تقبل بالضباط الأهالي[2].

في سنة 1907 استدعيت كتيبته للعمل في المغرب (مراكش) للإسهام فيما أطلق عليه "عمليات تهدئة الشوايا" (الشاوية)، وأظهر الأمير كفاءة عالية في قيادة قواته تحت نيران المعركة وتم ترفيعه سنة 1908 إلى رتبة نقيب (كابتن)، فكانت هذه أعلى رتبة يمكن أن يبلغها ضابط جزائري لا يحمل الجنسية الفرنسية[3].

وكان رؤساءه قد وعدوه بمنحه وسام جوقة الشرف (**Légion d'honneur**)، وتعيينه نائبا للحاكم العام للجزائر غير أن شيئا من هذه الوعود لم يتحقق، مقابل ذلك أقرّ له الحاكم العام للجزائر حقّ تقاضي تعويض سنوي قدره (2800 فرنك فرنسي)، تمّ رصده في موازنة الجزائر

[1]– حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 59.

[2] – بوعلام بسّايح، **أعلام المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي بالسيف والقلم (1830–1954)**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م، ص 224.

[3] – بسام العسلي، **جهاد الشعب الجزائري، قادة الجزائر التاريخيون**، ج3، طبعة خاصة، دار العزة والكرامة، وهران، 2009م، ص 491.

إضافة إلى التعويض السنوي الذي كان يتلقاه من وزارة الخارجية الفرنسية شأنه شأن كل ورثة وأحفاد الأمير عبد القادر[1].

وكان سلوك الأمير في المغرب ضد رغبة الفرنسيين هو الذي ساعد الحاكم العام للجزائر على اتخاذ موقفه العدواني، فقد كانت فرنسا تتظاهر بالحياد من الصراع الدائر في المغرب بين السلطان "عبد العزيز" وابن عمه الثائر ضده مولاي "عبد الحفيظ"[2].

وقد اتخذ الأمير موقفا صريحا إلى جانب السلطان "عبد العزيز"، وعند نجاح مولاي "عبد الحفيظ" في خلع السلطان حاول التحرك لدعمه، واتجه للالتقاء بعمه الأمير "عبد الملك"[3] الذي كان قائدا سابقا –جنرالا– في الجيش العثماني، ثم انتقل للعمل مع القوات الفرنسية فقاد رتلا فرنسيا من طنجة بهدف استثارة القبائل لمصلحة السلطان المخلوع والذي لجأ إلى طنجة[4].

وصرح الأمير فيما بعد أنه تحرك لإنقاذ عمه ودعمه، بعد أن أعلم رؤساءه بتحركه وزعمت السلطات الفرنسية أن هذا التحرك قد سبب لها حرجا كبيرا في المغرب، وصدر الأمر إلى النقيب خالد بتجنب إجراء أي اتصال مع عمه الأمير "عبد الملك"[5].

اعترفت فرنسا بنظام السلطان الجديد مولاي "عبد الحفيظ"، وأصبح الأمير خصما في نظر النظام الجديد في مراكش، ولم يعد باستطاعته العودة إلى المغرب بصفته ضابطا في الجيش الفرنسي، وعندما جاء دور كتيبته للتوجه إلى وجدة في سنة 1910م طلب إليه عدم مرافقة كتيبته من جند الصبايحية الأمر الذي دفعه للاستقالة من الجيش في شهر أفريل

---

[1]– حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 60.

[2] – بسام العسلي، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري**، المرجع السابق، ص 98.

[3] – الأمير عبد الملك: ولد بدمشق سنة 1868م تأثّر بالحركة الاصلاحية بالمشرق العربي، عين قائدا للشرطة الدولية بطنجة سنة 1906م، التحق بثورة بوعمامة وحارب معه الفرنسيين، ثم تزعّم ثورة المغرب من 1914م إلى 1924م، **أنظر**: أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج1، ط2، دار الغرب، الجزائر، 1981م، ص 107.

[4] – بسام العسلي، المرجع السابق، ص 98.

[5]– نفسه.

1910م، وهنا تدخل قائد الفيلق الفرنسي التاسع عشر الجنرال "بايود"[1] (BAILLOUD) وطلب من السلطات الفرنسية في الجزائر السماح له بضم الأمير خالد إلى قواته في الدار البيضاء.

نجح الجنرال "بايود" (BAILLOUD) في إقناع الأمير خالد بسحب استقالته وحصوله على إجازة في 1911م لمدة أشهر عديدة بدمشق، وعند عودته إلى كتيبته في 1912م، تقدّم إلى حكومة باريس بطلب لإعفائه من الخدمة وتسريحه من الجيش، ولم يستسلم للوعود أو الاغراءات بإمكانية استدعائه في وقت لاحق للخدمة في المغرب (مراكش)[2].

ولم يبق أمام وزارة الخارجية الفرنسية إلاّ أن تقبل استقالة النقيب خالد في 15 جوان 1913م، وحدّدت الاستقالة على شكل إجازة مفتوحة لمدة ثلاث سنوات ومنح وسام جوقة الشرف برتبة فارس للأمير خالد مكافأة له على شجاعته في حملة 1908م[3].

لقد اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة 1914م إلى غاية سنة 1918م بين ألمانيا والحلفاء، حيث يقول المؤرخ إدريس خضير: "سيق الجزائريون إلى الحرب العالمية الأولى مرغمين حيث شاركوا في تحرير فرنسا المستعبدة بدمائهم الزكية الطاهرة وكان عدد المشاركين 180 ألف، وكانوا يأملون من خلال هذه التضحية التي قدّموها إلى فرنسا أن تمنحهم حقوقهم المشروعة ولكنها ظلّت تنظر إليهم رعايا في خدمة فرنسا، ولا يمكنهم أن يكونوا غير ذلك"[4].

وفي هذه الحرب هناك من أجبر الجزائريين على المشاركة في هذه الحرب، كما يوجد من تطوّع كالأمير خالد الهاشمي في وحدات المتطوّعين الجزائريين في 02 أوت 1914م[5].

وقد ظلّ الأمير خالد تحت الرّقابة الشديدة منذ 1915م خاصة عندما أعلن عمّه الأمير عبد الملك الجهاد ضدّ فرنسا بالمغرب، كما أنّ جبهات القتال شهدت فرار العديد

---

[1] بايود: هو قائد فرنسي كان الأمين العام لرئيس الجمهورية الفرنسية فيليكس فور بين 1895 و1899، ثم تولى قيادة الفيلق التاسع عشر في الجزائر والتابع للجيش الافريقي، أحيل على التقاعد في سنة 1914م، أنظر: بسام العسلي، المرجع السابق، ص 99.

[2] - بسام العسلي، **جهاد الشعب الجزائري**، المرجع السابق، ص 495.

[3] – بسام العسلي، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري**، المرجع السابق، ص 100.

[4] – إدريس خضير، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830م –1962م)**، ج2، دار الغرب للنشر، ص 310.

[5] – محمد قنانش، **ذكرياتي مع مشاهير الكفاح**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 121.

من المجنّدين، وشهد المؤرخ الفرنسي ماييني جلبار (Mynier Gilbert): "أنّه لم تكن للأمير خالد أي علاقة مباشرة بما كان يحدث على الجبهة ولا بحركة التّمرّد التي وقعت في صفوف الفيلق الخامس عشر"[1].

وقد طلب الأمير حينها من السلطات الفرنسية أن تمنح الجزائريين بعض الحقوق وأن تعاملهم كمواطنين كاملي الصفة وإلغاء قانون الأهالي لأنهم وفوا بوعودهم، حيث توفي منهم حوالي 100 ألف شخص ويزيد[2].

ومع نهاية سنة 1916م عاد الأمير خالد إلى الجزائر أين نقل إلى مستشفى عسكري في 24 جوان من نفس السّنة لما كان يعانيه من مرض التدرن الرئوي، والحقيقة أنّ فرنسا كانت تخشى الأمير خالد لأنّه كان يعمل على تحريض المجنّدين في جبهات القتال، ممّا ينذر بحركة تمرّد واسعة من شأنها أن تفقد الجيش هيبته وقدراته[3].

وما أن تماثل الأمير خالد للشفاء من مرضه حتى طلب من القيادة الفرنسية إعفاءه من الخدمة بصورة نهائية فأحيل على التّقاعد في شهر نوفمبر 1919م واستقرّ بالجزائر العاصمة[4].

---

[1] –Mynier Gilbert, **L'Algérie Révélée La Guerre De 1914-1918 Et Le Premier Quart Du Xx^e Siécle**, Librairie Droz Genéve 1981, P 96.

[2] – حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 60.

[3] – عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م**، ط2، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 2005م، ص219، 220.

[4] – سعيد بورنان، المرجع السابق، ص 38.

المبحث الثالث: تكوينه السياسي ونشاطه قبل 1919.

رغم المهارة العسكرية التي امتاز بها الأمير خالد والتي اعترف بها قادته، إلا أن تدخلاته السياسية جعلت منه مزعجا حقيقيا للسلطة الاستعمارية سواء في الجزائر أو في المغرب، وبعد تقديمه لاستقالته دخل الساحة السياسية في الجزائر كبقية الشبان الجزائريين، الذين نشطوا منذ بداية القرن العشرين محليا وجهويا في محاولة لبناء المجتمع الجزائري الجديد بالاستفادة من عناصر الحداثة الأوربية، ولكن باحترام الانتماء الإسلامي للشعب الجزائري[1].

فهؤلاء الشبان لم يكونوا متجانسين في أفكارهم وبرامجهم وفي نشاطهم الذي ركز على المطالب الفئوية والجهوية، التي لا تؤثر على الشعور العام للجزائريين بوجود اهتمام موحد ووطني، ولكن مع مجيء الأمير خالد إلى الساحة السياسية فإنه أعطى للجزائر رجل الإجماع الذي كان ينقصها بحكم تاريخ أسرته، فمعه لأول مرة أخذت الدورة التاريخية بعدا وطنيا فكان هو المحفز للوحدة وهمزة الوصل بين التطلعات الشعبية وسلوكات المجدّدين من الشبان الجزائريين، وكان يمثل في نظر الجزائريين استمرارا للمقاومة[2].

مع نهاية سنة 1913 نقل الأمير خالد معركة المطالب إلى فرنسا مستغلا في ذلك عطف بعض الفرنسيين على الأهالي وسخطهم على تسلط المعمرين في الجزائر، وقدّم محاضرات حول الأوضاع السياسية والاجتماعية للجزائريين، ودافع عن برنامج الشبان الجزائريين بدبلوماسية حيث أكد: "نحن أبناء عرق له تاريخ وله قدرة وليس عرقا دونيا، علمونا ساعدونا أشركونا في ازدهاركم وعدالتكم، سنكون معكم في ساعة الخطر"[3].

---

[1] – Abdelkader Djeghloul, **Element D'histoire culturelle Algerienne**, enal, Alger, 1984, P 209.

[2] – ibid, p 210.

[3] – غانم بودن، **مساهمة الأمير خالد في بناء الحياة السياسية مقال في الجزائر 1919 – 1924**، مجلة قضايا تاريخية، ع 3، جامعة تيارت، الجزائر، 2016م، ص 75.

إذ كان ينتقد السياسة الفرنسية في الجزائر من خلال ممارسات المعمرين وإدارة الحكومة العامة التي تتناقض مع سياسة الجمهورية الفرنسية، فقد صرح بأن الأعداء الحقيقيين للمسلمين الجزائريين هم المعمرون فرنسيو الجزائر والحكومة العامة، وهم المسؤولون على قضية الأهالي ومعاناتهم من قانون الانديجينا والمحاكم الاستثنائية، مما جعل خطابه يلمح إلى تجريد الإدارة الاستعمارية من سلطتها في الجزائر، وفي المقابل حاول تعريف الأهالي الجزائريين بفرنسا الحقيقية التي لا يعرفونها، بسبب السحب الكثيفة التي تحجبهم عنها من طرف المعمرين ومعظم الجرائد الجزائرية وإدارة الاحتلال[1].

أبرزت مطالبه شكلا جديدا للمقاومة السياسية «الرفض والحوار»، رفض انتقائي للفرنسة وللتعسف الاستعماري لكن قبول بالمطالبة بالحقوق السياسية والتعليم، فهو حوار متعال مؤسس على شرعية تاريخية باعتبار نسبه إلى الأمير عبد القادر، هذا الرفض الانتقائي والحوار المتعالي أسّس لجزائر جديدة، وجعل منه محاورا للنظام الاستعماري بصفته ناطقا بطموحات الشعب[2]، على خلاف بقية الشبان الذين اعتمدوا على المصالحة، والتوفيق بين خوفهم من الاستعمار ورفضهم لسياسته، من خلال إخفاء ذلك الرفض بواسطة تصريحات حول العدالة والوطنية الفرنسية، وهذا ما منحه قاعدة شعبية آمنت به ووثقت في برنامجه[3].

شكلت قضية التجنس والإدماج محورا رئيسا في اهتمامات نخبة الشبان الجزائريين مع مطلع القرن العشرين لأنها تفتح أمامهم أبواب الوظائف الفرنسية السامية، وتخرجهم من صفة الأهالي المحرومين من كل الحقوق، فحركة الشبان كانت تحاول بواسطة مطالبها المحتشمة الإفلات من دكتاتورية المستوطنين، ولم تكن تلك المطالب تخرج عن نطاق الاستفادة من الحقوق التي تنص عليها سياسة الإدماج الرسمية[4].

---

[1] – Mahfoud Kaddache, opcit, p 99.

[2] – Abdelkader Djeghloul, opcit, p 210– 211.

[3] – ipid, p 211.

[4] – أحمد مهساس، **الحركة الثورية في الجزائر 1914– 1954**، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 42.

وعند مجيء الأمير خالد فإنه تعاون مع الشبان الجزائريين، لكنه سرعان ما ابتعد عنهم بعض الشيء بعد أن أصبح يطالب بعد استقراره في الجزائر العاصمة بالحقوق السياسية لأبناء البلد الأصليين، بينما بقيت حركة الشبان الجزائريين تطالب بإعطاء الجنسية للجزائريين والسماح للمثقفين أن يمثلوا الجزائر في البرلمان الفرنسي، فهذا الاختلاف حول وضع الجزائريين في مطلع القرن العشرين سيقدمه كسياسي بمكانة عالية، يعرف جيدا حاجيات الأهالي الذين كرس نفسه لهم، فهو المخلص المتمسك بتقاليده التي يقدرها جيدا، ولأجل ذلك سيدافع عن الأحوال الشخصية الإسلامية للجزائريين رافضا التجنس خارج إطارها، وكان قد رفض أثناء خدمته في الجيش الجنسية وفضل البقاء ضابطا أهليا[1].

وكان الأمير خالد رفقة قايد حمود[2] وحمو حاج عمار[3] قد وقفوا ضد التجنس، واتخذوا من قضية التجنيد وسيلة للحصول على الحقوق مع التأكيد على الحفاظ على الأحوال الشخصية والهوية العربية الإسلامية، وهي النقطة التي تكرس الاختلاف مع بقية النخبة وتُفضي إلى الانفصال عنها سنة 1919، وهي سنة صدور قانون الرابع فيفري المتضمن مشروع الإصلاحات التي أوقعت في صفوف النخبة الجزائرية وبين الشبان الجزائريين بالذات انقساما في الرأي حول طريقة التعامل معها وكيفية الاستفادة منها، وبالأخص من بعض بنودها المتعلقة بالتجنس[4].

فهذا القانون يتيح لفئة من الجزائريين فرصة الحصول على المواطنة الفرنسية الكاملة شريطة التنازل عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية، وهذا ما أدى لانقسام الحركة إلى تيارين: تيار يأمل الانتفاع بالتجنس وبالتمثيل في غرفة النواب، وتيار ثاني يرفض التنازل

[1] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 219.

[2] – قايد حمود: مهندس زراعي من أنصار الأمير خالد، نائب بلدي ومالي وكاتب صحفي، من محرري مذكرة تقرير مصير الجزائر إلى مؤتمر الصلح، **انظر:** غانم بودن، المرجع السابق، ص 85.

[3] – حمو حاج عمار: مستشار بلدي لبلدية جيجل، من المقربين من الأمير خالد ومن مؤيديه، كان ضمن الوفد الذي رافقه إلى باريس لتسليم رسالته إلى الرئيس الأمريكي ويلسون. **انظر:** غانم بودن، المرجع نفسه، ص 85.

[4] – عبد الحميد زوزو، **الفكر الساسي للحركة الوطنية والثورة الجزائرية**، ج1، دار هومة، الجزائر، 2012م، ص 149.

عن الوضع الإسلامي استنادا إلى رفض الجماهير لمثل هذا الإصلاح غير المضمون بحكم معارضة الأوربيين الشديدة له، وهذا التيار تزعمه الأمير خالد[1].

فالأمير خالد باعتباره معارضا لإدماج الجزائريين بالتجنيس فصل نفسه عن جماعة النخبة مبينا أن الجزائريين لا يستطيعون قبول المواطنة الفرنسية داخل أي إطار غير إطارهم الخاص، و قال "أنه حلم أن نسأل الفرنسيين تغيير شرطهم لأنه أولا شرط لا تريده الجماهير وثانيا أن فرنسا نفسها لن تصدر أبدا قرارا بالتجنيس الجماعي، لأنها تخشى أن ترى الكولون تحت رحمة خمسة ملايين جزائري"[2].

وبهذا الموقف فجّر الأمير خالد تجمّع الشبان الجزائريين في الانتخابات البلدية للعاصمة في ديسمبر 1919، وأصبح تياره الذي نادى بالمساواة هو الأبرز على الساحة الوطنية باكتسابه سمعة كبيرة في أوساط الجماهير المسلمة التي كانت تتابع باهتمام النقاش الدائر حول موضوع جوهري كالتجنس، فهو عبر عن رفض يتقاسمه مع أغلبية الجزائريين لأنه كان يريد أن يكونوا متساوين مع الفرنسيين ورفض أن يكونوا فرنسيين[3].

وفي مقابل رفض الأمير خالد للإدماج فقد قدم البديل الأفضل وهو «المشاركة» مع تقديم برنامج يمثل رغبات الجزائريين، فلا ينبغي الحديث عن الإدماج أبدا وإنما العمل على إنجاح سياسة المشاركة بين العنصرين الجزائري والفرنسي في ظل احترام أحدهما للآخر وهو بهذا يدعو لمبدأ المساواة الذي ترتكز عليه حركته السياسية التي أربكت المعمرين والشبان الجزائريين معا[4].

ويعبر الأمير عن عدم رضاه على قانون فيفري 1919 وتأسف على أنه لم يلمس لدى الفرنسيين حركة أخوة وتقارب، وعلى تواصل العداء تجاه الأهالي الذين وعلى الرغم من كونهم

---

[1] – أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 44.

[2] – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930)**، ج2، ط4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 362.

[3] – أحمد مهساس، المرجع نفسه، ص 45.

[4] – Mahfoud Kaddache, opcit, p 108.

رعايا إلا أنهم قدموا ضريبة الدم بشجاعة، لكن رغم ذلك نصح الأهالي باغتنام إيجابيات القانون الجديد خاصة فيما يخص التمثيل[1].

وتجدر الإشارة إلى أن رفض الأمير خالد للتجنس ينم عن فكر سياسي متنور، ذلك أنه لما طلب أن يسمح للجزائريين أن يصبحوا فرنسيين داخل أحوالهم الشخصية كمسلمين لم يكن يتحدث باسم الدين بل باسم الديمقراطية التي تعني حرية العقيدة والتفكير، إن القانون الفرنسي بالنسبة إلى القضية الجزائرية كان معاديا للديمقراطية وغير متسامح[2].

[1] – Mahfoud Kaddache, opcit, p 104.

[2] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 369.

الفصل الثاني

نشاط الأمير خالد السياسي ما بين 1919 - 1923

المبحث الأول: رسالته إلى الرئيس الأمريكي ويلسون 1919

المبحث الثاني: نشاط الأمير خالد داخل الجزائر

المبحث الثالث: نفيه خارج الجزائر

ظهر الأمير خالد في فترة خرجت فيها الدولة الفرنسية منتصرة على أعدائها عسكريا فترة كانت قد فقدت فيها المقاومة الجزائرية فعاليتها، بعد أن جثم الاستعمار على أرض الجزائر وأتمّ فيها تفكيك بُنى المجتمع الجزائري وتفتيته، وقضى على مختلف الزعماء سواء نفيا أو قتلا وسيطر نهائيا على القطر الجزائري من أقصى سواحله الشمالية إلى أقصى جنوبه، وانتشر مستوطنوه في كل مكان يستنزفون موارد البلاد وينهبون خيراتها.

لقد واجه الأمير خالد الاستعمار بأسلوب جديد غير أسلوب الحرب الذي تميزت به مرحلة القرن التاسع عشر، حيث كان الشعب الجزائري مجبرا على تغيير وسائل كفاحه من الكفاح المسلح إلى أسلوب النضال السياسي، فقد اختار الأمير خالد ميدان الشرعية أي مواجهة الاستعمار ومفاجأته باستعمال نفس أسلوبه والرجوع إلى مؤسساته، فالأمير برز بعد الحرب العالمية الأولى وأعطى للجزائر قيادة جديدة وفعّالة.

المبحث الأول: رسالته إلى الرئيس الأمريكي ويلسون 1919

كانت الحرب العالمية الأولى قد وضعت أوزارها، وأعلنت الهدنة بين القوى المتناحرة التي كانت سببا في سقوط الملايين من الضحايا والمعطوبين من مختلف أقطار العالم، وانتهاك حقوق الشعوب المضطهدة والمشاركة في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

وحدث قبل ذلك أن انتشرت مبادئ الرئيس الأمريكي "ويلسون"[1] (WoodrowWilson) حول حقوق الانسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، حيث أثرت هذه المبادئ كثيرا في نفوس الشعوب المضطهدة[2]، وكان مبدأ تقرير المصير يملأ العالم حينها، وقد تقرر أن يجتمع ساسة العالم لإجراء تسويات عديدة؛ ومحاولة إعادة بناء العالم المحطم في قصر فرساي بباريس سنة 1919[3].

وهنا يبدأ الدور السياسي المهم للأمير خالد؛ حيث تعتبر هذه السنة البداية الحقيقية لنشاطه على المستوى الدولي، إذ أعلن في بدايتها عن تشكيل وفد جزائري سيشارك في مؤتمر الصلح بفرساي؛ على غرار الوفود العربية الأخرى؛ مثل الوفد العربي بقيادة الأمير فيصل بن حسين؛ والوفد المصري بقيادة سعد زغلول؛ والوفد التونسي بقيادة عبد العزيز الثعالبي، وكذلك وفود عن مختلف شعوب المستعمرات.[4]

ذهب الوفد الجزائري إلى باريس والذي يضم خمس شخصيات جزائرية أخفت أسمائها خوفا من بطش الاستعمار ومن متابعة السلطات الفرنسية لها، ولم تتم معرفتها إلى يومنا هذا ما

---

[1]- توماس وودرو ويلسون: رجل سياسي أمريكي، ولد بمنطقة ستانتون بولاية فرجينيا سنة 1856، وهو ابن راهب، أصبح استاذا للعلوم السياسية منذ 1882 بمنطقة بتر أنستون، ثم أصبح مديرا بجامعة برانستون ما بين 1902 – 1910، ثم رئيسا لولاية نيو جيرسي سنة 1911، فمرشح ديمقراطي في نوفمبر 1912، تميّزت سياسته الخارجية الاقتصادية بالطابع الامبريالي، تقدم بمذكرة إلى مؤتمر فرساي في جانفي 1919. **انظر**: حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 157.

[2] – عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، ط1، دار البعث، الجزائر، 1991، ص 105.

[3] - مزيان سعيدي وأحمد بوقجاني، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954**، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص 245.

[4] – إبراهيم مياسي، **مقاربات في تاريخ الجزائر**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 217.

عدا قائد الوفد وهو الامير خالد، الذي أفصح عن اسمه وأظهر نشاطا متزايدا لتبليغ كلمة الجزائر في هذا المؤتمر، أمّا بخصوص الأربعة المشاركين في الوفد فقد امتنعوا عن الافصاح عن أسمائهم للسبب الذي ذكرناه، ويقول أبو القاسم سعد الله أنّ الأستاذ "آجرون" قد رجّح أن يكون من بين الأربعة قايد حمود[1].

ففي يوم الجمعة 23 ماي 1919 اتصلوا باللجنة الأمريكية للمفاوضة على السلام بفندق "كريون" (Corillon)، وهناك تقدموا بالعريضة إلى الملازم "جورج نوبل" (George Noble) بعد امتناعهم عن توقيعها، إلا الأمير خالد فقد أعلن عن اسمه للضابط الأمريكي وطلب منه توصيلها إلى الرئيس "ويلسون" (Wilson)؛ ومنحه وصلا يثبت اتصال الرئيس به قبل مغادرة الوفد لباريس يوم السبت بعد الظهر[2].

وفعلا قام الضابط "نوبل" (Noble) بإرسال العريضة إلى السيد "كلوز" (Close) كاتب الرئيس "ويلسون" (Wilson) رفقة خطاب شرح فيه العريضة وحالة الوفد ومطلبه، فما كان من السيد "كلوز" إلا أن كتب في اليوم الموالي (السبت) رسالتين قصيرتين إحداهما موجهة إلى الضابط "نوبل" والثانية إلى الأمير خالد بناء على طلبه يخبره أنّه وصل بالعريضة وسيطّلع عليها الرئيس ويلسون[3].

أمّا فيما يخصّ العريضة فأغلب الظنّ أنّها من تحرير الأمير خالد نفسه، لأنها تتفق مع روح كتاباته الأخرى؛ وهي مكتوبة باللغة الفرنسية على الآلة الراقنة؛ وتقع في أربع صفحات كاملة، ومن خلال قراءتنا لها؛ نلاحظ أنّها ذكّرت في بدايتها بالمقاومة الجزائرية طيلة سبعة

[1] - أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2، مرجع سابق، ص 50 – 51.

[2] – حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 121.

[3] – يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 46 –47.

عشرة عاما، ويظهر افتخار الأمير واعتزازه ببطولات أجداده السابقة، والتي حققت نتائج مبهرة أثّرت في مجرى التاريخ الجزائري[1].

وقد استعرضت العريضة العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال 89 سنة، وهي علاقات تتميز بعدم الوفاء بالوعود من جانب الفرنسيين، كما دأب الاستعمار خلالها على طمس الشخصية الجزائرية وإذلالها؛ من خلال المساس بالمقدسات الدينية التي تعتبر حجر الأساس لبناء تركيبة المجتمع الجزائري، وإثقال كاهل السكان بالضرائب والقوانين الاستثنائية وإهمال حاجاتهم، وذلك بغية إشغالهم بحاجاتهم الضرورية والأساسية كالمأكل والملبس وإبعاد أنظارهم عمّا يجري من وقائع بين فرنسا والجزائر[2]، كما فرض عليهم التجنيد الاجباري؛ حين كان الجزائريون يجنّدون في حروب دول استعمارية أخرى لا تعنيهم؛ وذلك طبعا باستعمال القوّة وإجبارهم على الالتحاق بصفوف الثكنات؛ والقواعد العسكرية الفرنسية؛ واقحامهم في الصفوف الأولى في المعارك والحروب الساخنة.

بعد ذلك طالبت العريضة بإرسال نواب مختارين بحرية من طرفنا؛ لتقرير مصير مستقبلنا تحت إشراف عصبة الأمم، وذلك بناء على التصريح الذي أرسله "ويلسون" (Wilson) نفسه في ماي 1917م؛ والذي جاء فيه أنّه: " لا يجبر شعب من الشعوب على العيش تحت سيادة لا يرضى بها"، وقد أشارت العريضة إلى أن الوفد الجزائري جاء يستند على المشاعر النبيلة للرئيس ويلسون، وباسم مواطنينا الذين كَمّت الإدارة الفرنسية أفواههم؛ وجعلتهم يعيشون في حالة بائسة من الذل والفقر؛ كما أصبحوا عاجزين عن المطالبة بحقوقهم نتيجة الخوف والقهر[3].

[1] - أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 51.

[2] - حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 122.

[3] - عبد المجيد بن عدة، **(من أعلام الوطنية والاصلاح في الجزائر الأمير خالد (1875- 1936)**، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، مج 14، العدد 02، 2011، ص 156.

تعتبر العريضة إدانة للاحتلال الفرنسي وربطا لحاضر المقاومة الجزائرية بماضيها وفتحا في تطور الشعور الوطني، فالوفد وإن لم يذكر كلمة الاستقلال بالحرف فإنّه ذكر معانيها، كما طالب بحق تقرير مصير الجزائر تحت إشراف عصبة الأمم، وتطبيق مبدأ عدم إجبار الشعوب على العيش تحت سيادة لا ترضى بها[1].

لكن الأمير اصطدم بجدار المعارضة والتّنكّر؛ لأن الرئيس الأمريكي اكتفى فقط بتقديم العريضة إلى الحكومة الفرنسية، ويذكر أبو القاسم سعد الله بحكم اطّلاعه على الأرشيف الأمريكي؛ أنّه رغم تتبعه للمجلدات التي تضم أوراق الرئيس ما يدل على رأي الرئيس ويلسون نفسه في العريضة، ولا على ما يدل على موقف الوفد الأمريكي في قضية تقرير المصير على الجزائر، كما لا يعتقد أيضا أن الوفد قد سلم العريضة أو نسخة منها؛ إلى الوفد الفرنسي في مؤتمر الصلح، ولكن هذا الأمر لا يمنع –حسب رأيه دائما– من معرفة المخابرات الفرنسية للاتصال الذي وقع بين الوفد الأمريكي والجزائري[2].

وعلى الرغم من فشل الأمير في فرنسا؛ ورفض السلطات الاستعمارية لعريضة مطالبه لكنّه جلب احترام وتقدير الشعب الجزائري، الذي رفع صوته بعد أن حرمته السلطات الاستعمارية من التعبير عن نفسه، ونجح ولو مبدئيا في التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية؛ خاصة أن المؤتمر ضم العديد من الدول الأوربية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت نفسه يعد نجاحا باهرا لسياسته؛ والتي تعتبر أحد المواقف الشجاعة للأمير لأنّها أخرجت الجزائر من دائرة الصمت الذي فرضت عليها من قبل الاستعمار[3].

[1] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 51 –52.

[2] – حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 98.

[3] – أبو القاسم سعد الله، نفسه، ص 52.

المبحث الثاني: نشاط الأمير خالد داخل الجزائر

1)- مشاركته في الانتخابات.

بعد الجدال الساخن والصراع بين أطراف النخبة حول قانون 04 فبراير؛ جاءت انتخابات 1919 نتيجة لهذا القانون أو الإصلاح، وذلك لتمثيل الشعب الجزائري في المجالس العامة والمالية، كما صاحبته بعدها عدة انتخابات أخرى سواء في نفس السنة أو السنوات اللاحقة[1].

كانت قضية تمثيل الجزائريين في مختلف المجالس من المحاور الرئيسية التي ناضل من أجلها الأمير خالد، باعتبار أن الممثلين ينبغي أن يعكسوا طموحات الجماهير، وأن يعملوا على تحقيق أهدافهم، لذلك فاختيارهم يعتمد على الكفاءة والجدارة ومدى تقديمهم لمصالح الجزائريين، وكانت إدارة الاحتلال قد استعانت بمن يقوم بتمثيل الجزائريين في المجالس المحلية من بعض رؤساء الأسر الكبيرة والإقطاعيين؛ الذين كانوا مستعدين أن يقولوا "نعم" أو "لا" (بني وي وي) مقابل حمايتهم وحماية مصالحهم، ومع ظهور الإصلاحيين والليبراليين بدأت عملية التمثيل النيابي للجزائريين على إثر المشاركة في انتخابات 1919[2].

لقد كانت هذه الانتخابات فرصة للجزائريين للتعبير عن حرية اختيار ممثليهم، وفرصة للأمير خالد ونخبة الشبان لجسّ نبض الشارع الجزائري حول قدرته على التمييز بين البرامج لذلك اعتمد الأمير خالد على وسيلة العمل الانتخابي لتحقيق مطالبه الإصلاحية، وتجريد الأعيان الخاضعين للإدارة الاستعمارية من احتكار تمثيل الجزائريين في المجالس المحلية والنيابات المالية؛ باصطناع نخبة سياسية جديدة مستقلة بالنسبة للإدارة الاستعمارية[3].

[1] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 221.

[2] – حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 77.

[3] – عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 72.

وكانت انتخابات 30 نوفمبر 1919 قد ظهرت فيها قائمتان تنتميان إلى تيار النخبة أما القائمة الثالثة فقد مثلتها شخصيات غير معروفة، إذ أن القائمة الأولى تزعمها الأستاذ صوالح وإبن التهامي وبوضربة، والتي طالبت بالتجنيس ولا تضع لذلك شروطا إذا ما أراد الجزائري أن يحتفظ بأحواله الشخصية الإسلامية، وقد شكل هؤلاء تجمعا أطلقوا عليه اسم "رابطة العمل الفرنسية الإسلامية"[1].

أما قائمة الشبان الجزائريين فقد ألفها الشيخ الحاج موسى[2] الذي كان مستشار بلدية الجزائر منذ عام 1884م، ولم تضم تلك القائمة أي جزائري متجنس بالجنسية الفرنسية، وكانت الشخصية البارزة المرموق إليها من بين كل المترشحين شخصية الأمير خالد[3].

أما القائمة الثالثة فلم تظهر بها إلا أسماء مجهولة ومترشحين جزائريين غير معروفين باستثناء الأوروبيين الاثنين، وهما الأستاذ "موريس لاميرال" **(Maurice L'Admiral)** الذي عرف بدفاعه عن المسلمين؛ والصحفي "فيكتور باروكان" **(BARRUCAND)** مدير جريدة الأخبار، وهنا بدأت المنافسة بين القوائم الثلاث للظفر بمقاعد في البلدية لتمثيل الشعب الجزائري والدفاع عنه[4].

وكان الأمير خالد يدعو الناخبين الجزائريين إلى التصويت على قائمة المترشحين المسلمين غير المتجنسين لئلا يتولى أمورهم المرتدين على حد قوله، وكان يفضح أعداءه الكفرة

---

[1] – جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 182.

[2] – ضمت إضافة للحاج موسى كل من: الأمير خالد، قراد خليفة، حاج عمار حمو، قايد حمود، سيدي بومدين بشير، الدكتور بن العربي، بن رضوان براهيم، سيدي مبارك الحلوي، بن سمان إلياس، بن مرابط احميدة، محمد بن يحي. انظر:
L'ikdam, N 34, 27 November 1919.

[3] – البخاري حمانة، **فلسفة الثورة الجزائرية**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 6.

[4] – شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، تر: عياش سلمان وآخرون، ط1، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 441.

أصحاب القبعات قائلا للناخبين:" إذا كنتم تريدون جنة الإسلام فعليكم بانتخابنا نحن المسلمين لأننا مؤمنين"[1].

فقد كان يتقدم إليهم بصفته حامي الدين والمدافع عنه، ويذكّرهم في كل مناسبة بأنّ المسلم الصادق يحرم عليه انتخاب فرنسيين، ويستعمل في مخاطبتهم عبارة الاعتزاز بالكرامة والإعراض عن الجهل والجاهلين التي استعملها الرسول صلى الله عليه وسلم مع هرقل عظيم الروم، والتي كان الأمير عبد القادر يستعملها مع الماريشال بيجو **(Bugeaud)** متحديا إياه وهي: السلام على من اتبع الهدى[2].

كما دعا إلى تزكية قائمته مثل قوله:" عليكم باختيار قائمة المسلمين إذا كنتم لا ترغبون بدعاة التجنيس"، وأن المسلم لا ينتخب أبدا على غير المسلم أي من الفرنسيين[3]، وقد ذكّر كثيرا بأمجاد جده عبد القادر حين قال : "لا تنسوا أن أباءكم كانوا يمتثلون إلى أوامر جدي عبد القادر"[4].

أما عن الأطراف المعادية لحزب الأمير خالد فهي عديدة؛ وحاربته بمختلف الوسائل والطرق، فقد تكلمت الصحافة الأوروبية عن دعاية خالد الدينية المتطرفة والتي هي ضد فرنساوكتبت جريدة "صدى الجزائر" **(L'echo d'alger)** عن الحالة مستشفة في كتاباتها خطر القومية الإسلامية؛ الذي يحمله حفيد عبد القادر بأنه: "لا يوجد أخطر منه؛ خطر التعصب الإسلامي؛ الذي هو طريق التفريخ والذي لا ينتظر إلا وقوع شرارته لكي يصبح جمرا يتقد"، كما لم يتأخر رئيس القائمة الأخرى الدكتور " ابن التهامي" ليرمي خالد بأبشع الصفات[5].

---

[1] – حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 106.

[2]– محمد قنانش، المصدر السابق، ص 121.

[3]– لحسن جاكر، **(الأمير خالد والشيخ عبد الحميد باديس دراسة مقارنة)**، مجلة عصور الجديدة، جامعة وهران1، ع23، عدد خاص، أوت 2016م، ص 197.

[4] – غانم بودن، المرجع السابق، ص 79.

[5] – عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920-1936**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 115.

يظهر من خلال كل التدابير السابقة والخطط؛ أن الأعيان والمرشحين كانوا يسعون إلى الفوز بالانتخابات بكل الوسائل والطرق؛ خاصة وأن فرنسا كانت تدعمهم، كما هيجت الانتخابات الجماهير أعظم هيجان، حيث ترددت الأصداء حتى من داخل الأوساط الأسرية التي كانت منغلقة وقتذاك على الأحداث السياسية الخارجية، كما قامت الرشوة في منطقة القبائل أساسا بدور كبير أيضا، ولم يخف المرشحون أو السماسرة نيتهم في شراء الأصوات وأعلنت حينها الأسعار التي كانت تتراوح من 10 إلى 15 فرنكا للصوت[1].

كما امتازت تلك الانتخابات بمخالفات قانونية ولأول مرة احتج المترشحين والناخبين رسميا على ذلك، وتعطي هذه الاحتجاجات فكرة عن الكيفية التي زورت بها الانتخابات، فكلها تشير إلى تدخل السلطات الإدارية في العمليات الانتخابية، فمحافظ الشرطة مثلا كان حاضرا في مكتب الانتخاب دون الابتعاد عنه هنيهة، وكان أعوان الشرطة حاقدين على مكاتب الانتخاب جميعا ولم يتورعوا عن سؤال الناخبين قبل دخولهم عن أسماء المترشحين الذين سيقع عليهم اختيارهم، وكانوا يسمحون أو يرفضون دخولهم حسب أجوبتهم واعتقل محافظ الشرطة الناخبين الحاملين لبطاقات الانتخاب التي كانت عليها أسماء الأمير خالد وأصحابه[2].

وكان من نتائج الانتخابات المحلية على الخصوص، انتصار قائمة الأمير خالد بعدد الأصوات الذي يتراوح ما بين 824 و 940 صوت لكل من مترشحيها، بينما لم ينل كل مترشح من القائمة الأخرى إلا على 107 أو 392 صوتا على الأكثر (أنظر الملحق رقم 04)، فكان انتصار الشخصية الإسلامية الجزائرية فوزا باهرا، وأبدت الجرائد المحلية – اليومية منها خاصة– قلقها من تلك النتيجة[3].

أما بخصوص القوائم المنافسة للأمير فقد أصابت هذه الهزيمة الدكتور ابن التهامي بجرح كبير، لأنه كان يعتقد في نفسه أنه زعيم حزب الجزائر الفتاة منذ سنة 1912م، وزاد

[1] – بسام العسلي، المرجع السابق، ص 131.

[2] – محفوظ قداش، **الحركة الوطنية الجزائرية**، تر: محمد البار، ج1، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2011م، ص132.

[3] – محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر (1830-1954)**، منشورات ANEP، الجزائر، ص 274.

في عمق جرحه أنه لم يحصل إلا على 332 صوتا فقط[1]، الأمر الذي دفعه إلى اتهام الأمير خالد بالتآمر ضد السلطة الفرنسية وبأنه "محرض أعمته كبرياء وطموح لا يمكن تبريرهما" ثم تقدم ابن التهامي بشكوى إلى مجلس محافظة الجزائر العاصمة؛ أثار فيها قضية "التعصب الاسلامي الخامد الذي لا يتطلب أكثر من شعلة ليتحول إلى نار مجمرة"، كما تابع حملته ضد الأمير في صحيفة الحزب" المستقبل الجزائري"[2].

وعلى إثر ذلك أقصي الأمير خالد من الانتخابات، هذا ولم تثبط عملية إقصائه من عزيمته وإرادته؛ لأنه عاود الترشح للانتخابات العمالية في فيفري 1920م، ثم انتخابات أفريل من نفس السنة بصفته نائبا ماليا ومستشارا عاما[3]، وقد ترشح على أساس برنامجه الأول سنة 1919م، وتكررت نفس الظاهرة في هاته الانتخابات؛ وتمكن الأمير خالد أن يلحق هزيمة ساحقة بمترشح مدعوم من طرف الإدارة الفرنسية الاستعمارية، حيث نال الأمير خالد 7000 صوت للحصول على مقعد في المجلس المالي الجزائري، بينما لم يحصل منافسه "زروق محي الدين" إلا على 2500 صوت، واستطاع أن يهزم الدكتور "تامزالي" بحصوله على 2500 صوت؛ مقابل 256 لخصمه ويحصل على مقعد في المجالس العامة[4].

وفي هذه الأثناء عاودت الإدارة الفرنسية اتهام الأمير؛ بأنه يمتّ بصلة للعادات المرابطية؛ وأنه من أنصار الجامعة الإسلامية والبلشفية، كما اغتاظ الأوروبيين من النجاح الباهر الذي حققه خالد وزملاؤه، واتهموه بأنه زعيم ديني يقوم بتحريض المسلمين ضد الأوروبيين، وأصبحوا يبحثون عن الطريقة المثلى للتخلص من هذا المناضل الجزائري، الذي يرفض الاندماج ويطالب بقيام اتحاد بين الجزائر وفرنسا، كما قامت الصحافة الأوروبية

[1] – بسام العسلي، المرجع السابق، ص 117.

[2] – أحمد الخطيب، **حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 66.

[3] – عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م، ص 144.

[4] – بسام العسلي، المرجع السابق، 117.

في الجزائر بشن حملة قوية على الأمير خالد، واعتبرته زعيما للحركة المناهضة للسيادة الفرنسية بالجزائر[1].

كما عملت الإدارة الفرنسية على إلغاء الانتخابات في فيفري 1920، الأمر الذي أدى بالكولون إلى تشكيل نقابة للدفاع عن حقوقهم للاحتفاظ بمقاعدهم في المجالس المالية؛ والعمل على صد محاولات الأمير الرامية إلى الظفر بأكبر عدد ممكن من المقاعد، واغتنم الأمير فرصة زيارته لباريس وقام بعدة لقاءات ونشاطات لدعوة الممثلين الدبلوماسيين بمجلس الشيوخ الفرنسي بعدم المصادقة على قانون الأهالي[2].

وفي 02 ماي 1921 شعر الأمير خالد أن كلمته غير مسموعة؛ سواء في المجلس المالي أو المجالس العامة، فإن الأوروبيين في الجزائر بالتعاون مع المسلمين الموالين للإدارة الفرنسية يتخذون القرارات التي تحلو لهم بدون مشقة، وعند تحليله لدور المجلس المالي في حل المشاكل الجزائرية؛ وذلك بصفته عضو منتخب فيه؛ قال أننا لا نتوقع أي خير من هذا البرلمان المحلي ونفضل أن تبقى تحت سلطة باريس، لهذا رأى أنه لا فائدة ترجى من هذه المجالس المحلية التي يسيطر عليها الأوروبيين سيطرة تامة، فقام بتقديم استقالته من المجلس المالي ومن مجلس المستشارين العامين[3].

وبعد إلحاح من أصدقائه؛ عاد الأمير خالد إلى منصبه، ثم ظهر مرّة أخرى على رأس قائمة جديدة في انتخابات 22 جويلية1921، ضمّت عناصر فرنسية متعاطفة مع الجزائريين مثل "فكتور باروكان" (**BARRUCAND**)، وبعض الشخصيات العاصمية كالصناعي "شكيكن"، وكان برنامجه لهذه السنة هو نفسه برنامج سنة 1919 ونلخّصه فيما يلي:

1. منح الجزائريين المواطنة الفرنسية ضمن قانون الأحوال الشخصية.

[1] – عمار أوزقان، **الجهاد الأفضل كلمة حق عند سلطان جائر**، تع: ميشال سطوف وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005م، ص 82.

[2] – حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 107.

[3] – أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 49.

2. حق التمثيل في البرلمان الفرنسي.
3. إلغاء البلديات المختلطة ذات الحكم العسكري.
4. إنشاء جامعة عربية.
5. التعليم إجباري باللغتين الفرنسية والعربية[1].

حيث عقد اجتماعا بالمجلس البلدي؛ عرض فيه أهم الشخصيات الممثلة لقائمته الجديدة المنتخبة وبرنامجه، ليختم اجتماعه بعبارة: "تحيا فرنسا" ثم "تحيا الجزائر والجزائريين"[2].

لقد تيقن الأمير أنه لا يجب الاتكال على التمثيل البرلماني في المجالس البلدية والعامة والمالية، لأنها لم تأت بثمارها بسبب سيطرة الأوروبيين عليها وتحكمهم فيها، لذلك كان لزاما عليه إيجاد بدائل أخرى لإيصال صوته وصوت الشعب الجزائري.

2)- تكوين جمعية الاخوة الجزائرية

أسس الأمير خالد جمعية دعاها "الأخوّة الجزائرية" بالجزائر في 23 جانفي 1922 وانخرط فيها الشبان والأعيان والفلاحين والمثقفين وغيرهم بمبلغ من الاشتراكات، ترتكز أساسا على العمل النيابي؛ وكانت جريدة "الاقدام" لسان حالها[3].

وقد اختلفت تسمية الجمعية في بعض المصادر والمراجع، فهناك من يدعوها بـ "الأخوة الجزائرية"، وهناك من كان يسميها بـ "الأخوة الاسلامية"، والتباين يكمن في أنّ التسمية الثانية وإن صحّت؛ فمعنى ذلك أن الأمير خالد أنشأ حركة دينية بدليل دعوته الشعوب الإسلامية الانخراط فيها لأنها في حاجة إلى كل الفعاليات الحيّة في البلاد الإسلامية[4].

---

[1] – حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص108.

[2]– L'Ikdam, N 59, du 30 November 1921.

[3] – سلوى لهلالي، **(بروز الفكر الاستقلالي في الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1925)**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، مج 4، ع 8، الجزائر، 2016م، ص 249.

[4] – حكيم بن الشيخ، **التأطير الحركي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد (1912-1936)**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، مج 09، ع 1، جوان 2018م، ص 99.

في حين تنفي بعض الدراسات صفة الدّين عن حركة الأمير خالد، ولو أنه ركّز على الدّين عندما تمسّك بأحواله الشخصية الإسلامية، وعندما عارض كذلك فكرة التّجنيس والاندماج في فرنسا، وردّ عليهم بقوله: "إنّ الجزائريين لا يستطيعون قبول المواطنة الفرنسية داخل أي إطار غير إطارهم الخاص"[1].

ومع ذلك تعتبر حركته سياسية وطنية، وأنّه تحدث باسم الديمقراطية التي تعني حرية العقيدة والتّفكير وهنا تصدق التّسمية الأولى، من جهته صرّح الأمير خالد إلى جريدة ايطالية تدعى "لانازيون" **(La Nation)** في 10 جوان 1922 بما يلي: "إنّ حركتنا ليست دينية ولكن قوّة سياسية، لأن القضية هي قضية استقلال الأوطان الإسلامية"[2].

ويمكننا الجزم بأنّ حركة "الأخوّة الجزائرية" إنّما هي حلقة من حلقات الصراع والنضال السياسي؛ الذي خاضه الأمير ضد الإدارة الفرنسية والكولون بالجزائر، كما كانت خطوة مهمة نحو تأسيس حزب سياسي جزائري ونعني بذلك "نجم شمال افريقيا"، حيث ترأس الأمير شخصيا حركة "الأخوّة الجزائرية" إلى جانب سكرتيره العام السيد حميدة والأمين العام السيد يوسفي حمدان[3].

فصارت جمعية "الأخوة الجزائرية" أداة حقيقة للكفاح ضد الاستعمار الفرنسي وأن الأمير خالد بصفته خطيبا؛ كان يتنقل من مدينة إلى أخرى ليدعو إلى وحدة المسلمين الجزائريين، فكان يندد في النوادي الأدبية وفي المساجد وأثناء الاحتفالات الدينية، حيث كان نشاطه تخريبيا لكافة مخططات السياسة الاستعمارية[4]، ويذكر مصالي الحاج في مذكراته أن الأمير خالد في أكثر من ساعة ألقى خطابا فصيحا وعربية صافية جدا، فأعطى نظرة شاملة على وضعيتنا؛ مشيرا إلى قانون الأهالي؛ ومعرجا عن الفقر المدقع والظلم والجهل؛ الذي

---

[1] – حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 100.

[2] – أنيسة بركات، **محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر الأمير خالد**، طبعة خاصة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2008م، ص 176.

[3] – أبو القاسم سعد الله، المرجع سابق، ص 177.

[4] – مسعودة يحياوي مرابط، **المجتمع المسلم والجماعات الأوربية في جزائر القرن العشرين**، تر: محمد المعراجي، طبعة خاصة، مج1، ج1، دار هومة، الجزائر، 2010م، ص 131.

كان يرزخ تحت نيره الشعب مثل تزوير الانتخابات، وعرض مطالبه لتحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

وفيما يلي بيان مختصر لأهداف "الإخوة الجزائرية": "إن الأخوة الجزائرية من واجبها الأول بيان تضحيات الأهالي الجزائريين المسلمين في الحرب العالمية الكبرى التي انتصر فيها وطننا الثاني فرنسا".

إن الأخوة الجزائرية تتقدم بطلب إلغاء جميع القوانين الاستثنائية؛ التي لا زال يرزخ تحتها الأهالي المسلمون في أقرب وقت ممكن والرجوع إلى القانون العام، إن هدف جمعيتنا بالتدقيق هو الحصول على:

- التطبيق التام لقانون الرابع فبراير 1919.

- التمثيل البرلماني للأهالي الجزائريين المسلمين، وتطبيق المساواة التي ينص عليها القانون المذكور تطبيقا حقيقيا، إننا نطالب بالمشاركة التي هي سياسة فرنسا والمشاركة كذلك في تسيير الشؤون العامة بالقطر[2].

كما تعددت جوانب البرنامج الإصلاحي الذي دعا إليه الأمير خالد، ولم يقف عند المطالب السياسية وفتح الآفاق أمام تمثيل الجزائريين، بل دعا أيضا إلى ضرورة الإصلاح الديني والدفاع عن المؤسسات الإسلامية، كما دعا إلى الإصلاح الاجتماعي والتكفل بقضايا الشباب الجزائري؛ والدفع بهم إلى الأخذ بالعلوم وكسب المعارف، والتخلي عن الرذيلة والآفات الاجتماعية[3]، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "أيها الأولاد أيتها الشبيبة شمروا على ساعد الجد وتزاحموا على أبواب المكاتب والمدارس والكليات، لتجنوا من ثمرات العلوم ما يرفع به قدركم ويحي ذكركم، وأعلموا أنكم خلقتم للعلم والعمل؛ لا للجهل والكسل؛ ولا تسارعوا إلى أبواب الحانات ومحلات اللهو لأن ذلك يؤدي ما لا يرضي الله"[4].

[1] – مذكرات مصالي الحاج (1898-1938)، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص 111.

[2] – عبد الرحمان ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص 76، 77.

[3] – جريدة الإقدام، ع 122، الموافق لـ 16 مارس 1923.

[4] – جريدة الإقدام، ع 2، الموافق لـ 17 أكتوبر 1926.

ومما سبق ذكره نجد أن الأمير قد دعا إلى العلم والعمل؛ والأخذ بالحركة الثقافية وإخراج المجتمع الجزائري من كابوس الاستعمار، وبذلك تتحقق الشخصية الوطنية، وما يمكن الإشارة إليه أن حركة الأمير خالد ظلت سارية لدى أنصاره في الجزائر حتى بعد الاستقلال، وقد تجسد ذكره في شهادة أحد الذين عرفوه وعاشروه وقد أدلى بها بعد الاستقلال قائلا: "أن الأمير قال له ذات يوم لن أعرف الراحة والطمأنينة إلى يوم تصبح الجزائر حرة مستقلة، إذا توفيت قبل ذلك فاستمروا في كفتحكم وسأكون في قبري مطمئنا لذلك، إن تحرير الجزائر العزيزة هو تحرير شعبنا نهائيا من الاضطهاد ، والتعسف، وإني لموقن بأننا سننتصر بإذن الله"[1].

3)- خطابه امام الرئيس الفرنسي "ميلران".

ولعل من أبرز مآثر الأمير خالد هو ذلك الخطاب الذي ألقاه أمام الرئيس الفرنسي "ميلران"[2] (Alexandre Millerand) والوفد الحكومي المرافق له، ففي شهر أفريل 1922م أثناء قيام هذا الأخير بجولته التقليدية في جهات القطر الجزائري، حيث كان يقوم بزيارة لأقطار الشمال الإفريقي (تونس، الجزائر والمغرب الأقصى) أو بلدان المغرب العربي الإسلامي؛ الذي كان يطلق عليه الاستعماريون اسم شمال إفريقية لفصله عن العالم العربي الإسلامي[3].

أراد الأمير خالد أن يغتنم الفرصة ليقوم أمام الرئيس بخطاب يعرب عن آلام ومصائب الجزائريين؛ ويعرب عن آمالهم بصفته نائبا ممثلا للشعب، فبينما كان الرئيس "ميلران" ورجال الحكومة والاستعمار يزورون ضريح عبد الرحمن الثعالبي بالعاصمة، حيث أقيم احتفال للرئيس بدار العمالة، وفي إطار ذلك صدرت الأوامر للشرطة بمنع غير المدعوين من الدخول، وجاء الأمير خالد وكان غير مدعو طبعا، فلما رآه عامل العمالة (والي ولاية الجزائر) وكان يعرف

---

[1] – عبد الجليل شرفي والعطرة حاف الله، " **تطور المطلب الاستقلالي في نضال الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1954)**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ل م د)، اشراف الدكتور بوبكر حفظ الله، جامعة العربي التبسي، تبسة، قسم التاريخ، 2016م، ص 25.

[2] – الكسندر ميلران: رجل سياسي فرنسي اشتراكي من مواليد باريس (1859-1943)، عمل وزيرا للحربية (1914-1915) ثم أصبح رئيسا للجمهورية الفرنسية (1920-1924)، **انظر**: بسام العسلي: **الأمير خالد الهاشمي والدفاع عن جزائر الاسلام**، مرجع سابق، ص 143.

[3] – بسام العسلي، المرجع السابق، ص 142.

أنه لا يخضع لأوامر الشرطة ذهب إليه بنفسه ليمنعه من الدخول غير أن خالد لم ينتظر بل عاجل عامل العمالة ودخل كالسهم[1].

برز من بين صفوف الشعب وألقى كلمة ارتجالية هزت الحاضرين وسط هتاف الرجال قائلا: "لابد من إعادة مجدنا ولو بقطع نصف رقاب الجزائريين"، هذه هي الكلمة التي افتتح بها الأمير الحفل، ثم تحدث عن الظلم الواقع على الشعب الجزائري؛ وطالب برفعه وإعطاء الشعب حقوقه، كما طالب بمنح المسلمين حق انتخاب ممثلين عنهم في البرلمان الفرنسي وذلك من خلال قوله: "لقد جئنا نطلب تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي، فالجزائريون قد حاربوا مع فرنسا زمن الخطر دفاعا عن العدالة والحرية"[2].

ثم بسط الأمير حق التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي للجزائريين، وطالب باسم التضحيات التي قدمها الجزائريون المسلمون بالحرب، أن يتم تطوير الحريات التي قدمتها فرنسا بسخاء، وذلك حتى يأخذ الجزائريون المسلمون مكانتهم في صف العائلة الفرنسية الكبيرة وكان مما قاله:" لقد أتينا للاشتراك في تمثيل نيابي – برلماني – في البرلمان الفرنسي ونحن نستحق هذا الشرف وسيعتبر الوطن الأم دونما ريب، أن واجبه إقرارنا ومنحنا هذه الحقوق تلقائيا"[3].

ويريد الأمير خالد أن يقول أنه يجب على فرنسا أن تمنح الجزائريين حقوقهم وحريتهم التي هي مبادئ تبنوها ودافعوا عنها خلال الحرب العالمية، وهي مبادي قد تبنتها فرنسا أيضا ودافعت عنها، فلماذا تحرم الجزائريين منها إذا وهم كانوا قد ضحوا من أجلها، ولعلنا نلاحظ أيضا أن هذه التوضيحات قد أشار إليها الأمير في العريضة التي قدمها للرئيس الأمريكي ويلسن 1919م[4].

[1] – عبد الرحمان ابراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 90.

[2] – عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص 91.

[3] – بسام العسلي، المرجع السابق، ص 143.

[4] – عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص 365.

وبصفة عامة فقد ركز الأمير خالد في هذا الخطاب على المسائل السياسية التي ذكرنا منها التمثيل النيابي وإلغاء القوانين الاستثنائية والمسائل الاقتصادية، مثل المطالبة بمشاركة المسلمين الجزائريين في استغلال الأراضي التي يسيطر عليها المعمرون وذلك بصفة عادلة وعملية، والمسائل الاجتماعية مثل إصلاح الطرق وخطوط السكك الحديدية خاصة في المناطق النائية[1].

أما بخصوص رد الرئيس "ميلران" (Alexandre Millerand) فقد كان محبطا ومخيبا بالنسبة للحشود وللجزائريين، فهذا الأخير جاء ليطمئن الأوروبيين بأن مستقبلهم مضمون في الجزائر[2].

إن الرئيس الفرنسي كان في الواقع يدرك أهمية مشاركة المسلمين في الحرب، إلا أنه كان يرى أن قانون 4 فبراير 1919م؛ قد جعل على قدم المساواة التامة (في المجالس البلدية والمجالس العامة والمندوبيات المالية) الوطنيين الجزائريين والممثلين الفرنسيين والأوروبيين ورأي أيضا أنه من الخطر على فرنسا وعلى الوطنيين في نفس الوقت التسرع في هذا الأمر وأنه من الحكمة التريث فيه ليستوعب المعمرون والوطنيون معا عواقب ذلك ويقدروها حق قدرها، وقال له: "ينبغي التأني وانتظار قطف الثمار من إصلاحات فيفري 1919م"[3].

بالإضافة إلى أنه رد قائلا: "لا ريب عندي بأنه سيأتي يوم يتم فيه زيادة الحقوق السياسية التي سبق منحها للمواطنين الجزائريين ... واعتقد أنه من الحذر انتظار النتائج التي سيسفر عنها قانون 1919"[4].

الأمر الواضح هو أن هذه الإجابة السلبية لم تغلق الباب نهائيا أمام مطالب الأمير خالد وعلق على ذلك بقوله: "إن رئيس الجمهورية الفرنسية لا يستطيع قول ما هو أكثر من ذلك وإلا فإنه سيخرج على سلطاته المحدودة والضعيفة والتي حددها له الدستور الفرنسي"، أما

[1] – يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 65، 66.

[2] – عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، ط1، دار البعث، الجزائر، 1991م، ص 108.

[3] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 223.

[4] – نفسه، ص 224.

مرافقي الرئيس الفرنسي – مساعدوه– فكان تعليقهم على لقاء خالد برئيس الجمهورية كالتالي: " لقد كان لقاء مشهودا ومتسما بالعظمة، ولعله أمر مثير رؤية حفيد الأمير عبد القادر وهو يتحدث من موقع الند للند مع رئيس الجمهورية الفرنسية"[1].

في حين أخذت دوائر المستوطنين في اعتبار خطاب الأمير أمام رئيس الجمهورية بأنه لا يمثل أكثر من صوت نشاز – منعزل – وقامت الدوائر الاستعمارية في الجزائر بنقل المعركة ضد الأمير خالد إلى الصحافة الفرنسية في فرنسا، فأخذت هذه– عن عمد وتصميم – بالتعليق على خطاب الأمير خالد تحت عناوين مثيرة مثل: الخطاب المباغت، غير المتوقع والخطاب الذي جاء في غير وقته[2].

وعلى الرغم من أن هذا الخطاب يعتبر كما يبدو معتدلا، إلا أن بعض الجهات في فرنسا اعتبرته "مظاهرة معادية لفرنسا"، واتهمته صحف فرنسية بأنّه "عميل بلشفي" يسعى بكل وسائل الحيلة لضرب النفوذ الفرنسي[3].

وفي قضية المطالب التي قدمها الأمير خالد فهي تتمثل بصفة عامة كما يلي[4]:

1- تمثيل الأهالي الجزائريين في مختلف المجالس الجزائرية بنسبة خُمسين (2/5)

2- تمثيل الأهالي الجزائريين غير المتجنسين بالجنسية الفرنسية بالبرلمان .

3- الإلغاء الكامل والنهائي لهذه القوانين الجائرة الخاصة (لانديجينا).

4- نشر التعليم.

5- تحديد الميزانية بالنسبة للقبيلة (الدوار) بواسطة الجماعة بدون ضغط خارجي.

6- إشراك الأهالي وبصفة عادلة وفعالة في الأراضي المعدة للاستثمار .

7- مد الطرقات والسكك الحديدية في الضواحي الأهلية المنسية كليا.

8- اختيار الرؤساء والأهالي بواسطة الانتخاب أو في المسابقة.

---

[1] – بسام العسلي، المرجع السابق، ص 144، 145.

[2] – محمد قنانش، المصدر السابق، ص 121.

[3] – جريدة الاقدام في 12 ماي 1922 نقلا عن جريدة (La Nouvelle de Lyon) في 23 أفريل 1922.

[4] – محمد قنانش، المصدر السابق، ص 145.

9- احترام تطبيق الفصل 14 من قانون 04 فبراير 1919م من طرف كل السلطات.

المبحث الثالث: نفي الأمير خالد خارج الجزائر

إن انتصارات الأمير خالد المتتالية في الانتخابات واتصالاته بممثلي الحكومة الفرنسية حول التمثيل البرلماني أدت إلى المزيد من التخوف من تحركاته والعمل على ضرورة إيقافها فاتفقت مجهودات المسؤولين الفرنسيين في باريس والجزائر لتضيق الخناق حول الأمير خالد[1].

وفي سبتمبر 1922م، جاءت الموجة المضادة التي تقضي على آمال الأمير خالد فقررت الإدارة الفرنسية التخلص منه، مستعملة حجة التزوير في الانتخابات وقامت بتحريض المتجنسين بالجنسية الفرنسية ضد الأمير خالد بتشويه سمعته، وهزمه في انتخابات 1922م المتعلقة بتجديد نصف أعضاء المجالس العامة عن طريق الغش والتحايل، وعليه تعالت أصوات النواب البرلمانيين، بعدم دفع المستحقات المالية للأمير خالد، وادعت وسائل الاعلام الفرنسية أنه انفصالي، ومحرض على حرب أهلية وعميل للحزب الاشتراكي[2].

فبعدما عرف الأمير خالد حقارة السلطات الفرنسية وكان محل انتقادات الصحافة الاستعمارية، فكان عليه التخلي عن كل وظائفه والانعزال في عين البيضاء (أم البواقي).

وفي إطار اتفاق مسبق بين الحاكم "ستيغ"[3](Théodore Steeg) مع والي الجزائر على نفي الأمير خالد وإبعاده، وبعد كل هذه التحضيرات خف نشاطه، خاصة بعد تضييق المسؤولين الفرنسيين عليه بالجزائر وباريس وانفض كل من كان حوله، فوجد نفسه وحيدا أمام أمة منقادة طائعة، فقبل التفاوض مع الحاكم "ستيف" بواسطة "بوضربة"[4]، فتم وضع الأمير

[1] – غانم بودن، المرجع السابق، ص 80.

[2] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 143.

[3] – الحاكم ستيغ: حكم الجزائر بين 1921 – 1925، عرف بالجزائر بوالي الماء لاعتنائه ببناء السدود كسد وادي الفضة، بينما عّرف في المغرب بمقيم السلم لإبرامه السلم مع عبد الكريم الخطابي، **انظر**: عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص120.

[4] – عمار بوضربة: هو تاجر كبير بالعاصمة، مؤسس الاتحاد الفرنسي الاسلامي مع ابن التهامي، متجنّس بالجنسية الفرنسية، عضو في حركة الشبان الجزائريين، انظر: الجمعي الخمري، "**حركة الشبان الجزائريين والتونسيين دراسة تاريخية وسياسية مقارنة**"، (مذكرة مكمّلة انيل شهادة الدكتوراه)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006م، ص 489.

خالد بين خيارين: إما أن يترك الجزائر ويقدّم استقالته من كل النيابات، أو قيام الإدارة الفرنسية بتنفيذ الأحكام الزجرية ضده وإدخاله السجن مقابل الديون وعدم قبول ترشيحه في المستقبل[1].

رأى الأمير خالد أن بقاءه في الجزائر قد أصبح مهددا وعديم الجدوى، وأنه يستطيع أن يخدم وطنه بالابتعاد عنه أكثر من البقاء في الجزائر ومواجهة القوى المتحالفة ضده، فقبل التفاوض مع الوالي ستيف على أساس الرحيل، فتم الأمر بدفع الحكومة الفرنسية كامل ديونه وكانت أغلب هذه الديون بسبب الأحكام القضائية على جريدة الإقدام وتعهدت الحكومة في هذه المفاوضة بإيصال الأمير خالد إلى سوريا، أين تقيم عائلته وتترك له راتبه الذي يتقاضاه عن التقاعد العسكري، وتمت الصفقة على هذه الطريقة واستقال الأمير خالد من عضوية المجالس البلدية والعمالية والمالية[2].

وفي 11 أفريل 1923م أعلن الأمير خالد أنه سيتوجه إلى سوريا، واعترف في رسالة كتبها إلى أحد أصدقائه يوم 30 جويلية 1923م بقوله: "إننا لا نستطيع أن نعيش في الجزائر إن الحياة لا تطاق بالنسبة إلي، إنني أنسحب إلى بلد أكثر هدوءا"[3].

ولقد خلق منفى الأمير خالد أصداء واسعة، ومن بينها ما كتبته جريدة "لوباريا "Loparia" التي دافعت عن الأمير خالد، حيث أرجعت انكساره هذا إلى خيانة أصدقائه بعد قبولهم الرشوة من السلطات الفرنسية، وتعرضه للملاحقة والتهديد، وتقول: "أنه فضل المنفى على بيع نفسه"، وأضافت جريدة التقدم " أنه كان رمز التحرر الذي يحرك السكان الأهالي في تونس والجزائر، كما أنه بالنسبة للرأي العام المسلم بطل"[4].

أما أصدقاء الأمير خالد فقد استغربوا رحيله المفاجئ في أوت 1923م واعتبروه تخليا عنهم، والوحيد الذي سعد لرحيله هو الإدارة الفرنسية.

[1] - عمّار بوحوش، المرجع السابق، ص 224.

[2] - ابراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 220.

[3] - عمار بوحوش، نفسه، ص 226.

[4] - محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 146.

لقد نفي الأمير في شهر جوان 1923م بتهمة معاداته للحكومة الفرنسية ونشر البلبلة في أوساط الجزائريين وإثارتهم على الإدارة الفرنسية، وكان الأمير خالد يمتاز بشجاعة وجرأة عبّر بهما عن مواقفه المعادية للإدارة الاستعمارية فكان ذلك وبالا على حركته في الجزائر فنفي منها إلى الإسكندرية، غير أن هذا الاعتداء بالنفي لم يزد الأمير خالد إلا تمسكا بمبادئه وحدة في مواقفه ضد فرنسا ومهاجمتها في عقر دارها، فبعد أن تولت الحكم في فرنسا وزارة يسارية برئاسة "إدوارد هيريو"[1] (Édouard Herriot) سمح للأمير خالد بالإقامة بفرنسا وهناك استمر في الدفاع عن القضية الجزائرية[2].

[1]– ادوارد هيريو: رجل سياسي فرنسي، ولد سنة 1872م، تلميذ بالمدرسة العادية المتخصصة فرع آداب، ثم دكتوراه شعبة آداب سنة 1904، عين رئيسا لبلدية ليون سنة 1905م، ثم مفوضا دبلوماسيا بين 1912 و1919، قدم إلى الحكومة بعد نجاح الكارتل اليساري في الانتخابات سنة 1921م، **انظر**: حكيم بن الشيخ، **الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية ما بين 1912 – 1936**، مرجع سابق، ص 78.

[2] – يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 68.

الفصل الثالث

التوجّهات السياسية للأمير خالد من خلال جريدة الإقدام

المبحث الأول: التعريف بجريدة الإقدام

المبحث الثاني: القضايا السياسية في جريدة الإقدام

المبحث الثالث: المواقف المختلفة من نشاط ألأمير خالد

ظلّت الصحافة في الجزائر إلى أواخر القرن التاسع عشر حكرا على الإدارة والكولون الأوربيين، فعلى الصعيد الرسمي كانت هناك صحف حكومية مثل جريدة "الأخبار" وجريدة "المبشر"؛ التي استطاع من خلالها بعض المثقفين الجزائريين التعرّف على صناعة الصحف وفن الكتابة الصحفية، ومن خلالها ظهرت أول الأقلام الجزائرية في ميدان كتابة المقالة بالإضافة إلى عدد لا يحصى من الجرائد الكولونيالية التي كرّست وجودها لخدمة هذه الأقلية المهيمنة في الجزائر والدفاع عن مصالحها وتمجيد الاستعمار، حتى أصبحت كل مدينة تختصّ بعدد من العناوين.

وبعد أكثر من خمسين سنة استطاعت النخبة الجزائرية أن تفكّ احتكار الإدارة والمعمرين الأوربيين للصحافة، وتمكّنت مدن عنابة وقسنطينة والجزائر ووهران من أن تصبح مراكز لنشاط صحفي جزائري امتدّ فيما بعد إلى الكثير من المدن الجزائرية الأخرى بما فيها الجنوب، وسمح هذا النشاط بظهور عناوين صحفية مختلفة ومتنوعة تعالج قضايا الجزائريين وتعبّر عن آرائهم وتدافع عن حقوقهم.

كان الأمير خالد من الأوائل الذين أيدوا فكرة تأسيس صحافة جزائرية حرّة؛ فكتب في هذا الشأن مقالات يدعو فيها لصالح صحافة حرّة تدافع عن مصالح الجزائريين وتنقل عنهم معاناتهم وتساهم في توعيتهم، وكان حلمه أن تصبح لديه جريدة يومية بإدارة وأقلام جزائرية وعن أهمية الصحافة ودورها كتب يقول: "الصحافة إذا كانت محايدة وصادقة، كانت الصديق الوفي، تكمل تعليمه وتربيته وتحيطه علما بكل المواضيع الاقتصادية والتجارية والزراعية، إنها تدافع عنه وتسجل تظلماته ومطالبه كما أنها تنفعه من خلال ما تنشره من إعلانات"، وهو ما حاول تجسيده من خلال انضمامه لجريدة "الاقدام" منذ سنة 1919.

المبحث الأول: التعريف بجريدة الاقدام

شجع صدور قانون 04 فيفري 1919 المسلمين الجزائريين للمطالبة بحقوقهم طمعا في أن تعترف لهم فرنسا ببعض الفضل؛ الذي قدّموه لها ابان الحرب العالمية الأولى فاتخذوا من الصحافة وسيلة لذلك.

وكان "الشباب الجزائريين" في الصفوف الأولى اهتماما بالحقوق السياسية، فانضمت جهود "الصادق دندان" صاحب جريدة "الاسلام" سابقا و"الحاج عمار" مدير "الراشدي" والأمير خالد؛ فاصدروا جريدة "الاقدام" (**Ikdam**) في فيفري 1919، وهي وطنية اسبوعية ناطقة باللغة الفرنسية بغية توحيد الرؤى الوطنية في سبيل الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية لمسلمي شمال افريقيا[1]، كان مقرها في 12 نهج "لالير" بالجزائر العاصمة وحدد ثمنها بـ 25 سنتيما[2].

ويبدو أنّ اسم "الاقدام" كان اسوة بجريدة "الاقدام" التركية[3]؛ التي كانت تصدر بمدينة اسطنبول، ولما لهذا الاسم من دلالات معنوية تدعو إلى التطلع إلى المستقبل بكل شجاعة وثبات، وما لبث "دندان" ان انضم إلى فكرة "إبن التهامي" وفريقه الذي كان يطالب بالحقوق ولو عن طريق التجنيس بالجنسية الفرنسية، ومن هنا انفصل الأمير خالد عنهم لأنه كان ضد التجنيس[4].

عرفت الجريدة أوّل توقف لها بتاريخ 18 ديسمبر 1919 نتيجة الخلافات التي ظهرت بين أعضائها إثر الاعلان عن نتائج الانتخابات المحلية في نوفمبر من نفس السنة، وخلال

---

[1] – محمد ناصر، **الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م، ص 48.

[2] -صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2005م، ص 404.

[3] – صحيفة يومية سياسية، صدرت بتاريخ 5 جويلية 1894، كانت تصدر باللغة العثمانية (التركية بالحرف العربي) وحملت صفحاتها كل ما يخص السياسة الداخلية والخارجية وأخبار السلطان ومتعلقات الدولة، غيّرت اسمها إلى "اقتحام" في فيفري 1912 إلى غاية إغلاقها في 31 ديسمبر 1928.

[4] – فتيحة صافر، **(جريدة الاقدام لسان حال الحركة الخالدية)**، مجلة عصور الجديدة، جامعة وهران1 أحمد بن بلة، العدد 23، عدد خاص، أوت 2016م، ص 181.

هذه الفترة أشرف على إدارتها كل من "صادق دندان" و"الحاج عمار" فكان عنوانها "الاقدام" وفي الأسفل "الاسلام، الراشدي" باللغة الفرنسية، تحت شعار "الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية لمسلمي افريقيا الشمالية"[1].

عادت جريدة "الإقدام" للظهور مرة ثانية بتاريخ 5 مارس 1920م؛ بعد انسحاب "صادق دندان" من على إدارتها، وظل "حاج عمار" يشرف لوحده عليها إلى غاية 20 جوان 1921م تاريخ انضمام "قايد حمود" إليه، بالإضافة إلى "الأمير خالد" الذي تولى إدارة القسم العربي بالجريدة؛ منذ صدور أول عدد لها باللغة العربية في 20 سبتمبر 1920، وفي هذه المرحلة لا نلحظ نشاطا صحفيا بارزا للأمير خالد، ويبدو حسب المؤرخ "زهير احدادن" أن انشغال "الأمير خالد" بالعمل السياسي والاجتماعات المتكررة في إطار الحملات الانتخابية شغله عن الكتابة والمشاركة بصفة واضحة وحقيقية بالجريدة، ومن جهة أخرى كان الأمير يثق في زملائه "أحمد بهلول" و"قايد حمود"؛ الأمر الذي جعله يترك لهما إدارة الجريدة[2].

وفي خضم الحرب الإعلامية التي كانت تشنها عليه الجرائد الكولنيالية؛ لم يهتم الأمير خالد بالرد عليها كثيرا؛ فلا نجد له خلال هذه المرحلة سوى بعض المقالات التي شرح من خلالها وجهة نظره وموقفه من التجنس؛ ورده على المؤيدين لسياسة فرنسا الاندماجية واكتفى في هذه المرحلة بالإشراف على القسم العربي من الجريدة، التي اكتسبت سمعة واسعة وسط المثقفين الجزائريين نتيجة جرأة المواضيع التي كانت تنشرها والقضايا التي كانت تعالجها بينما تراجع القسم الفرنسي من الجريدة أمام المنافسة القوية التي كان يلقاها من قبل الجرائد الجزائرية الصادرة بالغة الفرنسية على غرار جريدة "التقدم" و"المستقبل الجزائري"[3].

---

[1] – محمد ناصر، المرجع السابق، ص49.

[2]– Zohir Ihaddaden, **Regard sur L'histoire De L'Algérie**, Les editions Atturath, Alger, 2002, p 108.

[3] – محمد قنانش ومحفوظ قداش، **نجم الشمال الافريقي 1926 – 1937، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص201.

غير أن الجريدة التي كانت تصدر بشكل منتظم اضطرت للتوقف بتاريخ 18 جوان 1921م، نظرا لأسباب مادية، وهو الأمر الذي نجده منتشرا خلال هذه المرحلة عند الكثير من الجرائد الجزائرية؛ إضافة لتضييق الإدارة الفرنسية التي كانت في كل مرة تدعو إلى توقف الجرائد الجزائرية ذات البعد الوطني[1].

وبتاريخ 2 ديسمبر 1921م ظهرت الجريدة من جديد تحت إشراف وإدارة "الحاج عمار" و"القايد حمود"، وكان يرأس تحرير قسمها باللغة الفرنسية أستاذ الفيزياء "أحمد بهلول"، أما قسمها العربي الذي أصبح يتكون من صفحتين فيشرف عليه "الأمير خالد"، وفي أكتوبر من نفس السنة أصبح هذا الأخير مديرها السياسي والمشرف العام عليها إلى غاية تاريخ توقفها سنة 1923م[2].

وفي هذه المرحلة حملت الجريدة شعار "الجريدة الديمقراطية للاتحاد الفرنسي الإسلامي" في إشارة إلى توجهها؛ الذي يدعو إلى تشارك كل أبناء الجزائر من جزائريين وأوروبيين في تسيير وإدارة بلادهم دون أي تمييز أو فوارق عنصرية؛ فجريدة "الإقدام" كما كتب عنها الأمير خالد: " تدافع عن مصالح أي شخص؛ وتتحدث باسم المسلمين الجزائريين؛ وتدافع على الضعاف منهم"[3]، وفي هذه المرحلة اكتسبت الجريدة مكانة وشهرة واسعة بين الجماهير الجزائرية؛ وأصبحت أول ناطق باسم الشبان الجزائريين والمعبر عن توجهاتهم ومطالبهم المختلفة[4].

في حين تنوعت الاقلام الصحفية التي واظبت على الكتابة بجريدة الاقدام، ولعل من ابرزها(إلى جانب إسهامات الطاقم الاداري) أحمد بهلول والطيب موسى ومحمد خروبي

[1]– Zohir Ihaddaden, opcit, p 339.

[2] – محمد قنانش ومحفوظ قداش، المصدر السابق، ص202.

[3] – جريدة الاقدام، عدد 25، 23 مارس 1922.

[4]– Zohir Ihaddaden, opcit, p 340.

وعلي بن محي الدين وإبراهيم بن سليمان .. وكذا فرحات عباس وفكتور سبيلمان[1]، ونلاحظ ظهور مقالات موقعة بأسماء مستعارة مثل: نصوح، منصف، أهلي، مؤمن، بن شاهد، الجزائري ... إلخ[2].

تعتبر جريدة "الإقدام" هي لسان حال الأمير خالد الهاشمي التي اعتبرها منبرا للدفاع عن الفلاح والعامل الجزائري المسلم، فمثلت هذه الجريدة 03 سنوات من كفاح هذا الأخير من أجل القضية الجزائرية، وذلك من خلال فضح تجاوزات وتعسف الإدارة الفرنسية[3].

تضمنت الجريدة عدة أنماط من الكتابة الصحفية؛ مثل الأخبار والتقارير والتعاليق والأركان الأدبية والإعلانات الإشهارية ... الخ، والمتصفح لها على مدار فترة صدورها يلاحظ هذا التّنوّع في شكل المحتوى والمضمون، كما تنوّعت اهتمامات الجريدة؛ وشملت كل المجالات التي تخص الجزائريين، وواكبت مقالاتها جلّ المناسبات والأحداث لتلك الفترة؛ خاصة منها الأحداث السياسية باعتبارها إحدى وسائل النضال والمقاومة الثقافية التي اتخذها الأمير خالد ورفاقه في النشاط لمواجهة الحكومة الاستعمارية، ولم تغفل الجريدة أيضا عن التطرّق للقضايا المحلية والإقليمية وحتى الدولية[4].

فقد استطاعت هذه الجريدة أن تكون وسيلة مؤثرة بيد الجزائريين؛ وخاصة أن صاحبها كان شخصية فاعلة في الحراك السياسي خلال تلك الفترة، فكان الأمير خالد يهاجم من خلالها

---

[1] - فيكتور سبيلمان: (1866–1936) وفد إلى الجزائر مع أبيه من اقليم الألزاس وعمره 11 سنة، وبداية من سنة 1914 عمل مراسلا لجريدة "صرخة الجزائر" (Le Cri d'Algérie) المعارضة لقانون التجنيد الاجباري، كما انضم للحزب الشيوعي الفرنسي وأصبح مسؤولا بفرع سيدي بلعباس، انضم إلى جريدة الاقدام بعد تأسيسها وأصبح مناصرا قويا للأمير خالد، ثم أسس جريدة "خط الوصل" بعد توقف الاقدام ونفي الأمير خالد، **انظر:** الزبير سيف الاسلام، **تاريخ الصحافة في الجزائر**،ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص 56.

[2] – زهير إحدادن، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012م، ص 14.

[3] – عمّار عمّورة، **الجزائر بوّابة التّاريخ الجزائر عامّة ما قبل التّاريخ إلى 1962م**، المرجع السابق، ص301.

[4] – نفيسة دويدة، **(قضايا الجزائر من خلال جريدة الاقدام 1919 – 1939)**، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية، أدرار، ع40، 2017م، ص 170– 171.

بضـراوة؛ لا سـيما الأهـالي الـذين بـاعوا أنفسـهم لـلإدارة الفرنسـية، وينتمـي معظـم القـادة الذين هاجمتهم جريدة الإقدام إلى عائلات كانت قد حاربت الأمير عبد القادر[1].

فقد استعمل الأمير خالد من خلالها كل طاقته الفكرية للرد على المعمرين والنواب الـذين حقـدوا علـى جريدتـه التـي دافعـت عـن الوطنيـة الجزائريـة، كمـا ردّ مـن خلالهـا أيضـا على الأوربيين بقوله: " إن جماهير المسلمين لا تزال تعتبر في غياهب الجهل، وتكاد ألا يلمع عليها بصيص الحضارة الأوربية، فالمسلمون متخلفون جدا ... بل هم في حاجة أكيدة إلى زيادة التربية والتعليم من أن تكون لهم قابلية لمعظم المدينة الأوربية".

ولـم يتقبـل الأميـر خالـد هـذا الطـرح الـذي تخللـه التميـز والتحيـز فكـان رده عـن ذلـك في صحيفة الإقدام: " أن المسلمين قد أفادوا أوربا إلى حد بعيد بمدينتهم وأنه ولا بد من الكلام مـع الـوطنيين الجزائـريين عـن أسـاليب التنميـة مـا دام هنـاك استمرار فـي إحـداث مراكـز جديـدة للاستعمار ومادام تطبيق القانون طور يحدد ملكية المسلمين ويمنح المعمرين حق الاستيلاء عليها متى شاؤوا"[2].

ولقد كان لجريدة "الإقدام" دورا مهما في تقديم مطالب الشعب الجزائري؛ وهذا ما أوردته فـي 14 أوت 1922، حيث دعت إلـى تمثيل الأهالي من ذوي الجنسية الفرنسية فـي البرلمـان وإلغاء القوانين الاستثنائية؛ وهذا ما أدى إلى مصادرة هذا العدد من الجريدة من قبل السلطات الفرنسية، وذلك إلـى كـون الأمير خالـد قـد كـان صـريحا فيهـا وصـلبا فـي الحـق ويحسـن قيـادة الجموع.[3]

[1] – يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 79.

[2] – زكرياء مفدي، **تاريخ الصحافة العربية في الجزائر**، جمع وتحقيق: أحمد حمدي، منشورات مؤسسة مفدي زكرياء، الجزائر، 2003م، ص 66.

[3] – نفيسة دويدة، المرجع السابق، ص 175.

كما أنّها كانت تشكل خطرا على المستوطنين الذين طلبوا من الحكومة الفرنسية عدم التسامح معها قائلين: " إن هذه الصحيفة تسمم الرأي العام لرعايانا وأهالي افريقية الشمالية وتوجههم ضد فرنسا"[1].

واجهت الجريدة صعوبات كثيرة؛ وأوقفت مجددا في سنة 1923؛ بعدما صدر منها 125 عددا، كان آخرها في 06 أفريل 1923؛ خاصة بعد المقالات الحادة المتسلسلة التي نشرتها، والتي أدّت إلى أن لاحقتها الشكاوى الكولونيالية لدى محكمة الجنح، وحكم عليها بغرامة قدرها ألف فرنك فرنسي قديم، بالإضافة إلى تعويضات نقدية بالضرر قدرها خمسة آلاف فرنك فرنسي، وهو الأمر الذي دفع إدارة الجريدة إلى اتخاذ قرار ايقافها[2].

وعاودت الجريدة محاولة الظهور ثانية بين قطاعات متكررة سنة 1925 م، ولكنها كانت محاولات غير مجدية؛ فصدر منها أربعة أعداد فقط وتوقفت (الأول في 05 فيفري 1925م والرابع في 05 مارس 1925 م)، وأعيد إحياء مشروع الجريدة لاحقا سنة 1931م باللغة الفرنسية فقط؛ مع الحفاظ على الاسم نفسه، وبعد صدور 71 عددا توقفت بصفة نهائية سنة 1935م؛ خاصة أنها بدت مختلفة بشكل واضح عن السابق؛ من حيث الموضوعات والشكل والتوجه[3].

[1] – سليمان قريري، " **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940–1954**"، (أطروحة دكتوراه)، اشراف مناصرية يوسف، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010–2011، ص 60.

[2] – نفيسة دويدة، المرجع السابق، ص 171.

[3] – نفسه، ص172.

المبحث الثاني: القضايا السياسية في جريدة الاقدام.

تتبعت جريدة "الاقدام" بعين فاحصة مجمل الأحداث السياسية بالجزائر وخارجها؛ خاصة أن المرحلة (في بداية العشرينات من القرن العشرين) كانت تعرف تحولات ملحوظة في منحى التعاطي الاستعماري مع الجزائريين، وذلك في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وقد تركز الاهتمام خاصة على متابعة الانتخابات، والتجاوزات الحاصلة فيها، وانشغالات الجزائريين في المجالس الانتخابية المختلفة؛ البلدية والعامة والمالية، وكذا التنديد بسلوك المتجنسين والموالين للإدارة في تلك المناسبات ... الخ، كما دعت إلى تحسين أوضاع الفلاحين الجزائريين، وتخفيف تسلط القياد ورجال الإدارة عليهم، وفضحت ممارسات هؤلاء في الاستحواذ على الأراضي والمساعدات التي كانت تقدم للفقراء والمحتاجين من الفلاحين وردت الجريدة أيضا على هجمات الصحف المناوئة، وتابعت مختلف المواقف والتطورات بشأن القضية الوطنية[1].

ففي الجانب السياسي دعت جريدة الاقدام إلى تمثيل نيابي فعال ومفيد لكل الجزائريين في المجالس المنتخبة المحلية؛ وتلك كانت المطالب التي عكفت كل من جريدة "الإسلام" و"الراشدي" على المطالبة بها، من خلال رفع عدد الناخبين الجزائريين وعدد النواب الجزائريين في مختلف المجالس المنتخبة حتى تتساوى نسبتهم داخل هذه المجالس مع عدد السكان الجزائريين[2].

كما دافع الأمير خالد عن فكرة تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي؛ حتى يجعله أداة ضاغطة لإسماع صوت الجزائريين لدى الهيئات الفاعلة في الإدارة الفرنسية، وفي ذلك يقول: "إنّ حضورنا كممثلين في البرلمان الفرنسي إنّما هو الوسيلة الشرعية، وتعبيرا عن عدالة فرنسا

[1] – نفيسة دويدة، المرجع السابق، ص 171.

[2] – فتيحة صافر، المرجع السابق، ص185.

التي سمحت للزنوج والهنود في تمثيل أنفسهم في المجالس المنتخبة الفرنسية، لذلك يتوجّب علينا تمثيل أنفسنا"[1].

ومما جاء بها من مقالات مهمة مثلا التعريف بماهية الانتخاب وأهدافه: ".. فهو اختيار طائفة من الأمة فرداً منها بالأغلبية في الأصوات ليكون نائبا عنها في المجالس النيابية ومدافعاً عن حقوقها، ولا يكون أهلا لهذه النيابة؛ إلا إذا كان متعلماً متقنا للغته؛ غيورا محبا لوطنه؛ ذو أخلاق حميدة ثابتة مهما كان لباسه، لأن الهوية في القلوب لا في الصور، وسواء توفرت فيه شروط الإمامة أم لا، لأن هذه الأمة قدمته ليكون نائبا عنها في المجالس الدولية ولما شارك الجزائريون في الحرب العالمية الأولى سنة 1914 منحت الإدارة الفرنسية الأهالي بعض الحقوق تنفسوا من خلالها، تمثلت في حرية الانتخاب ليكون لهم في مجالس الجمهورية (من بلدية وعمومية ومالية) نواب يمثلون أهاليهم، فإذا كانت لدى أحدهم قضية لدى محكمة من المحاكم الدولية لا شك أنه يختار وكيلا ماهرا محصلا على المعارف والقوانين الدولية فما بالك مصالح أمة كاملة تقع مسؤوليتها على ظهر ممثليها؟"[2].

وكانت الجريدة قد نبهت إلى خطورة عدم الوعي بأهمية اختيار الشخص المناسب لتمثيل الجزائريين: "إن الأوضاع الحالية والسيئة التي يتخبط فيها الجزائريون تعتبر أزمة صعبة، ولحلها ومعالجتها تحتاج إلى أكفاء بمعرفتهم لاحتياجاتنا"[3]، وطرح المقال بعض الأمثلة عن ذلك: "فمّمن نعرف (وقد فازوا في الانتخابات) سررنا به، له ابن عالم بالعربية وابن عالم بالفرنسية وابن عالم بالجندية يرغّب الناس فيه بخطبه ويفتخر بأبنائه؛ لكن بعد فوزه بالانتخابات ناقضت أفعاله أقواله حين رتّب ابنه العالم بالفرنسية طائفة من السفهاء والسكارى مصحوبين بالابن الجندي ومعهم آلات الرقص واللهو؛ فخاب ظن الناس بهذا النائب المنتخب"[4].

---

[1] – جريدة الاقدام، ع 106، 21 ديسمبر 1922، ص01.

[2] – ما هو الانتخاب، الإقدام، ع 67، 24 فيفري 1922، ص01.

[3] – ما هو الانتخاب، الإقدام، ع 68، 03 مارس 1922، ص01.

[4]– Hadj Ammar, Les élections et les jeunes algériens, L'ikdam, N 34, 27 November 1919, p 01.

ودعت "الإقدام" من جهة أخرى إلى توخي الهدوء والعقلانية؛ من أجل ضمان أجواء مناسبة للانتخابات؛ وعيا منها بأهمية السيطرة وتوجيه جموع المقترعين، فجاء في أحد المقالات ما يلي: " في 30 نوفمبر القادم (أي بعد 15 يوما) سيتوجه الناخبون المسلمون الجزائريون إلى صناديق الاقتراع من أجل اختيار ممثليهم في دور البلدية، فهذا الموعد القادم سيسجل حدثا سياسيا واقتصاديا هو الأول من نوعه، وهو مهم لمستقبل الأهالي؛ فيجب علينا أن نجهز أنفسنا لهذا الإنجاز وبكل جد، فواجبنا الأولي يفرض علينا في هذه المعركة الهادئة والمهمة إيصال صوتنا بكل روح استقلالية"[1].

كما نشر الأمير ورفاقه (مثل مصطفى الحاج موسى؛ الدكتور ابن العربي؛ قائد حمود والحاج عمار، وغيرهم) مقالا يشكرون من خلاله الناخبين الذين صوتوا لقائمتهم بعد تحصلهم على الأغلبية الساحقة، وأنّهم وضعوا ثقتهم في محلها، وأنّهم سيعتمدون عليهم؛ كما اعتمد الأمير عليهم وزملائه، وعند تفحص الإحصائيات المقدمة بشأن عدد الأصوات، يبدو جليا أن الجريدة قد تمكنت فعلا من التأثير على المنتخبين الجزائريين؛ وفي توعيتهم في إدراك أهمية هذا الحدث السياسي[2].

وفي مقال آخر توجّهت الجريدة للسلطة بالدعوة إلى وجوب تطبيق العدل والمساواة في الحقوق، وعبرت عن ذلك في: "أن أقرب الوسائل عندنا للتقريب بين العنصرين العربي والفرنسي هو سلوك جادة العدل في معاملة الثاني للأوّل، ولا سبيل لذلك مادام النواب في الأمة لا يعربون عن مصالحها، وكلما قدمت الأمة رجالا تعرف في سماهم الكفاءة للدفاع عن حقوقنا، اعترضت طائفة أخرى تسوقها المطامع والأغراض الشخصية؛ فينشأ عن ذلك تعارض المصالح بين الفريقين، ولا تريد الأمة نيابة من لا يعرف دينها القويم"[3].

خلال هذه المرحلة عرفت الجريدة نقلة نوعية في نشاطها ومواضيعها باللغتين العربية والفرنسية؛ فقد سعى الأمير خالد إلى تحويلها من جريدة أسبوعية إلى جريدة يومية ومضاعفة

[1]– Sadek Denden, les prochaines élections, **L'Ikdam**, N33, jeudi 13 November 1919, p 01.

[2] – نفيسة دويدة، المرجع السابق، ص173.

[3] – الاقدام، ع 04، 01 أكتوبر 1920، ص01

سحبها، لكن المصاعب المالية المستمرة حالت دون تحقيق هذا المبتغى، ومن خلالها أكد ودعا إلى وحدة كل مكونات الأمة الجزائرية، واقفا بالمرصاد لكل محاولات فرنسا زرع بذور التفرقة بينهم، ويمكن قراءة ما يلي على صفحات الإقدام: "على القبائل والميزابيين والعرب أن يشكلوا حزبا واحدا وحيدا حيثما كانوا مجتمعين؛ فروح العصبية ليست من شيمنا لأن العقيدة نفسها تجمعنا"[1].

تنوعت مواضيع الجريدة منذ 1921 وأصبحت أكثر جرأة في تناولها لقضايا الجزائريين وفي نفس السياق لم تهمل القضايا العربية؛ من خلال نقل مواضيع عن صحف عربية مختلفة أو تناول مستجدات الساحة السياسية العربية، وبخاصة التطورات الحاصلة بمصر، وما يجري في العالم الإسلامي والعربي كموضوع الجامعة الإسلامية والأحداث في تركيا وغيرها.

وصل عدد المقالات التي نشرها الأمير خلال هذه المرحلة ثلاثة واربعون (43) مقالا في مواضيع مختلفة اجتمعت حول محور واحد هو الدفاع عن مصالح الجزائريين والمطالبة بتحسين أوضاعهم أمام سياسة الإدارة الفرنسية وتعسفها، وكشف من خلالها أمر الاستعمار وإدارته وأساليبه، وفضح كيفيات الاستحواذ على الأراضي الخصبة، وذكر أن ثروات المعمرين الطائلة لم تأت من عمل المحراث وأدوات الفلاحة فقط بل كانت من عرق الفلاحين الجزائريين كما انتقد الحكومة الفرنسية في تقصيرها وتهاونها وسياستها والنواب والموظفين بالبلديات، ولم تتغاض الجريدة عن فضح الممارسات الظالمة لبعض القياد؛ وتعسفهم في استعمال السلطة التي أعطتها لهم الإدارة؛ فكانت تصفهم بالقروش الحمراء الذين يسعون إلى الحصول على المزيد من المزايا وتحقيق المصالح على حساب الفلاحين المعدمين[2].

كما بدأت الجريدة حملة واسعة ضد استحواذ الموظفين الجزائريين في الحكومة الفرنسية من قياد وبشاغات؛ الذين استغلوا حاجة الفلاحين واستولوا على أراضيهم وعلى أموال المساعدات التي كانت تقدمها المؤسسات المختصة لهم؛ فهاجمت عائلة "سايح" التي كانت

[1] – محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص129.

[2] – محفوظ قداش، الأمير خالد وثائق وشهادات، مرجع سابق، ص39.

تستغل الفلاحين[1]، وفضحت تصرفات القايد "براهيمي لخضر" الذي استحوذ على 5000 هكتار[2]، واستيلاء الباشاغا "نذير" على أكثر من 4600 هكتار بمنطقة بوسعادة[3]، ولم يخش اتهام محافظ مدينة الجزائر بتزوير الانتخابات لصالح "زروق محي الدين" أحد الأعيان الموالين للحكومة الفرنسية[4].

كما انتقدت مقالات الأمير الإدارة الفرنسية وسياستها الرامية إلى القضاء على الهوية الجزائرية الإسلامية؛ مما عرض الجريدة للمتابعة القانونية ودفع غرامة مالية بلغت ألف فرنك فرنسي، ورفض بشدة مراسيم التجنيس وطالب بحق المواطنة دون تخلي الجزائريين عن مقوماتهم الإسلامية، وأوضح أنه لأسباب دينية لا يمكن للمسلمين قبول التجنس، وأن فرنسا لن ترسم التجنس الجماعي مخافة رؤية الأوروبيين يطغى عليهم خمسة ملايين من الأهالي[5] كما لم يقبل الاندماج، مؤكدا أن الحل السهل يوجد في الشراكة، ولم يفتأ يذكر بأماني الجزائريين وهي :

- إلغاء كل القوانين الاستثنائية والعودة إلى القانون العام.
- تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي بغرفتيه.
- التعليم الإجباري باللغة العربية والفرنسية.
- إنشاء جامعة عربية.
- إلغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية.
- إلحاق المقاطعات الجزائرية الثلاثة بفرنسا مباشرة ودون شرط.

[1] – الاقدام، 15 جويلية 1921.

[2] – الاقدام، 25 جويلية 1921.

[3] – الاقدام، 5 جويلية 1921.

[4] – الاقدام، 18 نوفمبر 1921.

[5] – فتيحة صافر، المرجع السابق، ص187.

– منح الجزائريين صفة المواطنين الفرنسيين في إطار القوانين الشخصية الإسلامية لفئة يتم تحديدها[1].

كما دعا الأمير خالد إلى إلغاء القوانين الاستثنائية الخاصة بالجزائريين والسلطة المطلقة التي كان يتمتع بها الولاة والحكام، مما عرضه لانتقادات واسعة من المعمرين والحكومة الفرنسية ومن المتجنسين الجزائريين.

أصبحت جريدة الإقدام منبرا لحملات الأمير الانتخابية ودفاعه عن الإسلام والمسلمين وتاريخهم، ولا نجد فرقا بين مقالاته باللغة العربية أو الفرنسية، فقد كان يستعمل أسلوبا واضحا ليس فيه غموض أو لبس، أسلوب مهذب يفضح الممارسات دون قدح أو تطاول على الناس وحياتهم الشخصية، وهو الذي كانت الصحف الكولونيالية وبعض الصحف الجزائرية لا تتوانى في مهاجمته ومهاجمة عائلته[2].

ولم تفوت الجريدة اهتمامها بزيارة الرئيس الفرنسي "ميليران" (Millerand) للجزائر وتابعت كل خطواته أثناء هذه الزيارة معلقة عليها في كل مرة، وكتبت مثلا: "... في 18 أفريل 1922 حل بالقطر الجزائري رئيس الجمهورية الفرنساوية ميليران ضيفا كريما، وقد قابله الأهالي في جميع المدن بالتصفيق الحاد، ونيابة عن الأهالي قام السيد محمد بن رحال وقايد حمود بتهنئته عن قدومه السعيد"[3].

وكانت الجريدة قد باركت له قبلا المنصب، وأعربت عن تطلع الجزائريين للتغيير على يده: ".. بعدما أصبح السيد "ميليران" رئيسا للجمهورية الفرنسية نتطلع إلى التغيير، حيث يعتبر هذا الرجل صديقا للمسلمين في شمال إفريقيا، فبعد استقبال مندوبي المسلمين حاملينا لمطالبنا رد عليهم بأنه سيدرس تلك المطالب وسيحاول الاستجابة ... نتمنى منه كرئيس للجمهورية أن ينظر إلى حالنا، ويقر بعض الإصلاحات التي تخرج الأهالي من الوضع

[1] – الاقدام، 21– 28 جوان 1920.

[2] – فتيحة صافر، المرجع السابق، ص188.

[3] – الاقدام، ع 67، 28 أفريل 1922، ص01.

الحالي، ويصبح لهم نفس الحقوق مع الأوربيين، كل المسلمين الجزائريين فرحوا بهذا الاختيار ونقدم للسيد الرئيس تهانينا الحارة وكل الاحترام متمنين له طول العمر"[1].

وأضافت الجريدة هجومها على الأطراف المناوئة لها؛ من ذلك مثلا الرد على جريدة "النصيح" لصاحبها محمد صوالح (والموالية لمجموعة ابن التهامي): "إن جريدة "النصيح" السوداء أسست لمعارضة وعرقلة أماني الشعب الجزائري، ومدح من يودها من الأوروبيين وشكر الجاهلين وتفضيلهم على ذوي الأفكار الحرة وأهل الكفاءة والوجاهة"[2]، كما تابع الأمير خالد ورفاقه باهتمام ما كانت تكتبه الصحف الأخرى سواء منها الجزائرية أو الفرنسية، وكثيرا ما أبدوا مواقفهم بشأن موضوعاتها[3].

تغير أسلوب الأمير في أخر مقالاته حيث أصبحت بعيدة عن الحذر؛ فقد نشر مقالتين بعنوان "الحقيقة" كانتا بمثابة الخطاب الموجه للشعب الجزائري يحذره من نوايا الحكومة الفرنسية، وكتب: "من الممكن أن تدوم هذه الأوضاع لكن ريح التغيير أحيت الأمل في أذهان الأهالي، وهذا النور سينتشر مهما كان الأمر"[4]، فقد أدرك الأمير خالد نتيجة تربيته واحتكاكه الدائم بالأوروبيين في الجزائر ومعرفته الطويلة؛ كم أن هذه الفئة من المعمرين كانت تعيش في خوف دائم من اليوم الذي ستضطر فيه لمغادرة الجزائر، وكأنه استشف أسرار أنفسهم التي تعيش في القلق، واستقى من تاريخ الجزائر مآل كل محتل؛ فقد كتب في أخر مقالاته بجريدة الإقدام يقول : "... خوف الفرنسيين الدائم من ذلك اليوم الذي سيضطرون فيه إلى حمل حقائبهم ومغادرة الجزائر إلى أوطانهم، فمستقبلهم غامض ومجهول، والأفق أمامهم غائم والعاصفة توشك على الاقتراب ...، إن خوفهم هذا حقيقي فليس هناك أصعب من أن يتركوا

[1] – شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871–1919)**، ج02، تر: م. حاج مسعود وأ. بكلي، ط1، دار الرائد، الجزائر، 2007، ص123.

[2] – الأمير خالد، **النيابة الأهلية في مجلس الشورى والرد على جريدة النصيح**، الإقدام، ع 68، 03 مارس 1922، ص01.

[3] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930)، مرجع سابق، ص299.

[4] – الاقدام، 23 مارس 1923.

دون أمل العودة إلى بلد كانوا يعيشون فيه عيشة الأمراء والأسياد في ثراء واسع، بلا كد أو تعب تخدمهم أقوام أمم من العبيد"[1].

خابت آمال الأمير خالد في إمكانية إحداث تغيير ممكن بالجزائر، وانتهى بتاريخ 6 أفريل 1923 (العدد 27) إلى نشر رسالة مقتضبة بجريدة الإقدام شرح فيها الأسباب التي جعلته يعتزل السياسة جاء فيها: "بما أني منهك القوى بطول خدمتي في الجندية، وبما أنني غير صالح للجندية مع ضعف البنية التي حتمت علي أن أجنح إلى الاستراحة التامة؛ ومن جهة أخرى اهتمامي المتزايد بشؤون عائلتي؛ فإنني قد تخليت عن الأعمال السياسية، وتأخرت عن الوظائف النيابية بالمجلس المالي والعضوية بالمجلس العمومي والمجلس البلدي"[2].

بعد نفي الأمير خالد، توقفت جريدة الإقدام سنة 1923م، وبذلك اختفى منبر من المنابر التي دافعت عن الجزائريين ومصالحهم وحقوقهم وعلى هويتهم، وتفرق أصحابه بعدما فقدوا قائدهم.

[1] – الاقدام، 23 مارس 1923.

[2] – الاقدام، ع 27، 6 أفريل 1923.

المبحث الثالث: المواقف من نشاط الأمير خالد

مما لا شك فيه أن نشاطات الأمير خالد المتعددة الجوانب قد جلبت حولها الكثير من الأنظار والشبهات، فبقدر ما كسبت من الأنصار سواء من الجزائريين أو الفرنسيين المعتدلين؛ أمثال "فكتور سبيلمان"، فإنها خلقت ضدها الكثير من الخصوم السياسيين والإداريين المتطرفين الذين رفضوا المطالب الجزائرية مهما كان نوعها[1].

1)- موقف الادارة الاستعمارية والمستوطنون

قال الأستاذ يوسف مناصرية: "إن الأمير خالد قد اضطهد كثيرا من طرف الحكومة العامّة، وقد أدّت به جرأته وشجاعته وقلمه إلى أن ضيق الخناق عليه خاصة خلال فترة إقامته في الجزائر"[2].

وفي جلسة 25 ديسمبر 1920م لمجلس النواب البلدي ألقى الأمير خالد خطابا طويلا وذكر فيه بأعماله السابقة التي كرسها في ميادين الحرب لمصلحة فرنسا، سواء في المغرب أو في فرنسا، وقال: "انه كثيرا ما نودي به عند أحلك الأيام زمن الحرب عندما يحتاج إليه في رد الهدوء والثقة لدى الجنود الجزائريين"، وقال أيضا: "إن عددا من أسرته قاتلوا في الحروب وحوكموا أو أبعدوا بسبب عواطفهم الحسنة نحو فرنسا، وأنا أدخل الميدان السياسي جديدا وليس لي أي ماض في السياسة، فليس لي أي مقصد غير خدمة مصالح مواطني والمشاركة في تكوين سعادة وطني الجزائر، وكذا في عظمة فرنسا"[3].

لكن الحكومة العامّة رفعت دعوى ضد انتخابه لأنه يعتبر أجنبيا عن الجزائر وليس مواطنا، وحكم مجلس ادارة عمالة الجزائر بإلغاء انتخابه وأصرّ على اعتبار قائمة الأمير خالد غير صالحة للانتخاب ولاحق لها فيه، وتحدث حاكم العمالة عن تقدم التيار المحافظ، واستنكر في شخص الأمير "مثير الفتن الذي أعماه الغرور والطموح اللذين لا مبرر لهما"[4].

---

[1] – أحمد مريوش، المرجع السابق، ص91.

[2] – يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص60.

[3] – محفوظ قداش، الأمير خالد وثائق وشهادات، مرجع سابق، ص29.

[4] – شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مصدر سابق، ص452.

ويتأسف المجلس لعدم قدرته على تقرير: "أنه لا يمكن في المستقبل إعلان انتخاب أهالي غير مقبولين في الانتخابات؛ في بلدية ما يسمح مع ذلك لمهيج أو طموح مغامر أو معاند للفرنسيين، تهييج الجماهير وحملها على قبول قائمات بكامل أسمائها، فيجب تأويل سكوت القانون على ذلك كحرص الحكومة على ضرورة حفظ النظام والأمن بالجزائر وبأن سبب عدم نجاح "الهاشمي "هو أنه غير مقبول شرعا للانتخاب، هذا ما جعل مجلس العمالة يقرر شرعية انتخاب السيد "علي الشريف " بدلا من الأمير خالد"[1].

لقد استطاع الأمير خالد كما قلنا سابقا أن يصل إلى مخاطبة رئيس الجمهورية "ميليران" (Alexandre Millerand) أثناء زيارته للجزائر في أفريل 1922م، لكن مصالح الحكومة العامة في الجزائر قدمت خطاب الأمير خالد على أنه انقلاب حقيقي ومظهر من مظاهر النزعة الوطنية، غير أن الحاكم العام نفسه أبى إلا أن يرد فيقول: "ألا ينبغي أن نرى في هذا المطلب على العكس تماما، موقفا من مواقف التمسك بفرنسا والإعجاب بمؤسساتها"[2].

وقد تخلّى الأمير خالد عدة مرات عن نيابته عند استيائه من الاتهامات التي طالته فاستقال من عضوية جميع المجالس (من المجلس البلدي؛ والمجلس العمالي العام؛ والمندوبيات المالية)، وذلك في ماي 1921م، وكتب في رسالة وجهها حينئذ إلى رئيس البلدية يقول: "ليس هناك سبب خاص يدفعني إلى التخلي عن النيابة التي منحتني إياها ثقة شعب الجزائر المسلم وإنّما أردت بانسحابي من المجلس أن أستعيد حريتي"[3].

أمّا المستوطنون والصحافة الفرنسية؛ فقد بدأت هجومها على الأمير خالد منذ أن حاول عرض قضية الجزائر على الرئيس الأمريكي ويلسون، فاتهمته صحيفة لاكاسيون الفرنسية بأنه تآمر على السلطة الفرنسية في الجزائر عام 1919م[4].

---

[1] – عبد القادر حميد، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص267.

[2] – شارل روبير أجرون، نفسه، ص460–461.

[3] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص41–42.

[4] – مراد وزناجي وسليمة ايدير، **الأمير خالد بطل الجزائر**، مجلة المصادر، ع 05، 2001م، ص43.

ولما أخذت الأيام تبدي من شدة شكيمة الجزائريين ومن صلابتهم في الحق، ما تحرجت أوساط المستعمرين فتآلبوا وتكالبوا عليه، وقاموا في البلاد الجزائرية وفي البلاد الفرنسية بحملات شعواء على المسلمين ووقفوا صفا متينا ضد الحقوق التي يطالبون بها، واشتد ضغط المستوطنون بمراجعة قانون 4 فيفري 1919م، وإعادة العمل بنظام الأحكام التأديبية والاعتقال وحق التفتيش دون أمر قضائي، وتقليص عدد المنتخبين الأهالي[1].

وبعد انعقاد مؤتمر شيوخ البلديات لعموم الجزائر في ماي 1920م، انطلقت حملة صحفية مركزة ابتدأتها صحيفة "صدى الجزائر" (L'écho D'Alger) تحت عنوان " الجزائر في خطر"، لتتلوها كل صحف المستوطنين مطالبة بإيقاف المشاغبين وسجنهم، وعلى رأسهم الأمير خالد الذي وصفته بكل النعوت للنيل منه في نظر سلطات الاحتلال، فهو باعث الوطنية الإسلامية أحيانا وبطل القومية الناشئة أحيانا أخرى، ومضت صحيفة "برق قسنطينة" لتشير حسب زعمها إلى ذلك الحقد الدفين والقسوة الوحشية التي تطبع بطابعها العرق بكامله، العرق العربي الإسلامي، والذي مضى قرابة قرن على تحضيره بدون أن تقتلع هذه الحضارة شيئا من وحشيته[2].

كما نشرت الصحف الإيطالية مقالا تحت عنوان: "منظمة إسلامية رهيبة" تخيلت فيه حديثا أجرته مع الأمير خالد يستشف منه أنه ينشط في إطار تنظيم إسلامي واسع هدفه توعية الشعوب الإسلامية من المغرب الأقصى إلى الهند في جبهة واسعة ضد القوى الاستعمارية الأوروبية[3].

كما علقت الصحافة في فرنسا تحت عناوين مثيرة مثل: "الخطاب المباغت" و"الموقف غير المتوقع" والانقلاب الحقيقي"، كما ذهبت إحدى الصحف الفرنسية مذهب السخرية فقالت:

[1] – محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص122.

[2] – جمال قنان، **التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار1830 – 1944، دراسات في التاريخ المعاصر**، طبعة خاصة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص134.

[3] – جمال قنان، المرجع السابق، ص135.

يمكن تأجيل منح الحقوق السياسية للمسلمين الجزائريين حتى وقت متأخر وإلى غاية سنة 1925م تقريبا"[1].

وتبنت صحافة المستوطنين من جهتها مقولة مفادها: "أن هناك مخططا يجري تنفيذه على ثلاثة مراحل، الأولى يتمثل في إقامة تحالف مع الاشتراكيين والشيوعيين الذي سيتم من خلاله الإعداد لمرحلة ثانية، حيث تحقق فيها المساواة بين الأعراق وأتباع الديانات المتواجدة في الجزائر بعمالاتها الثلاث وأقاليمها العسكرية؛ مندمجة إداريا في الهيكلة الإدارية لفرنسا نفسها ويلغى منصب الوالي العام، ثم تأتي المرحلة الثالثة والأخيرة حيث يتم فيها إعلان الاستقلال، فسعى الأمير خالد لجمع التبرعات من أجل إنشاء مدرسة حرة يتم التعليم فيها باللغة العربية ينصب في إطار هذا المخطط"[2].

وفي يوم 5 جوان 1922م، وقف أحد النواب في مجلس النواب ليوجه اتهامه للأمير خالد بأنه محرض الثورة وقاتل الجزائر، في حين وقف نائب آخر ليثير قضية علاقة الأمير بعمه الخائن لفرنسا عبد الملك، وكان الفرنسيون على حق؛ من وجهة نظرهم طبعا بتوجيه كل أحقادهم ضد الأمير خالد وحزبه؛ الذي تبني في هذه الفترة الحكمة التالية شعارا لعمله (لا أحد يدافع عمن لا تمثيل له في مجلس النواب)[3].

وفي شهر فيفري 1923م ركزت صحافة الدوائر الاستعمارية على اتهام الأمير خالد بالعمالة لموسكو، لأنه زار هذه الاخيرة بعد الثورة البلشفية 1917م واطلع على منجزاتها وما قدمته للفلاحين والعمال، ولهذا لقب بالأمير الأحمر، وكان مما قيل في هذا الشأن: "هذا الأمير الذي تموله فرنسا ليقود بالتعاون مع البولشفيك في موسكو حملة هدفها إشعال نار الثورة وذبح الفرنسيين وكذلك هذا السيد العظيم المسلم الذي يسير وهو يضع يدا بيد مع الحزب

[1] – ابراهيم مياسي، قبسات من تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص219.

[2] – بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائري، مرجع سابق، ص514.

[3] – نفسه، ص528.

الشيوعي في الجزائر، ويلتقط اليهود في البلد، ويجمع الناقمين من الموظفين ويحشدهم جميعا في حزب وطني للعمل ضدّ فرنسا"[1].

وازداد القلق في أوساط المعمرين لما رأوا الأمير خالد يعقد في باريس اجتماعات مع الشيوعيين، ورغم قبول جريدة "افريقيا الفرنسية" (**L'Afrique francaise**) مناقشة مطالبه، إلا أن ذلك لم يمنعها من التشهير به بعد تجمعات باريس فقالت: "لما عجز من أن يكون خليفة الإسلام الإفريقي، فإنه سيكون مهدي البلشفية لشمال إفريقيا"، وجرت عادة الصحافة الأوروبية أن تصف كل نشاطات الأمير خالد بأنها مناورة معادية لفرنسا[2].

كما قام ابن النائب "مورينو" برفع دعوى على الأمير خالد بتهمة "القدح والذم" ضده وذلك لأن ابن هذا النائب قارن خدمة النقيب المتقاعد خالد في الجبهة بنزهة من نزهاته التي يتسكع فيها بالشوارع، كان أن حكمت المحكمة على الأمير خالد بدفع غرامة ألف فرنك كتعويض وخمسة آلاف فرنك عطل وضرر، وأثناء ذلك أيضا كان الأمير خالد هو المرشح عن الدائرة الانتخابية الأولى للجزائر العاصمة منذ 23 مارس 1923م، غير أنه امتنع عن دخول المنافسة الانتخابية[3].

لم يكتف المستوطنون برفض برنامج الأمير الإصلاحي؛ بل حاولوا أن يقاوموا حركته باقتراح برنامج آخر يهدف إلى تأكيد سيادتهم على الجزائر، فقدم هذا البرنامج "مورينو" نائب قسنطينة، وكان يضم عدة مطالب مثل: رفض سياسة الإدماج في الجزائر، تدعيم الجيش الفرنسي، تطبيق مبدأ اللامركزية في الجزائر، زيادة عدد المستوطنين، وحاول "مورينو" أن يقنع زملائه المتحفظين في مجلس النواب بباريس بقبول هذا المشروع[4].

---

[1] – ابراهيم مياسي، المرجع السابق، ص220.

[2] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص135.

[3] – بسام العسلي، المرجع السابق، ص532.

[4] – ناهد إبراهيم دسوقي، **دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008م، ص130.

فالصحافة الفرنسية كانت تعتبر الأمير خالد بأنه شخصية مصدرة للضجيج، وأنه إنسان مشوش للسلام المعنوي الفرنسي، وتتفق هذه الصحافة على أنه كان يقود الحزب الإصلاحي وأنه كان يدعي التحدث باسم كل الجزائريين، وتعترف بأنه كان خطيبا فصيحا يستمتع الإنسان بالاستماع إليه، وبناء على رأي بعض الصحافة الفرنسية الاستعمارية فإن مقارنة الأمير خالد بالأمراء الشرقيين؛ الذين كانوا يقومون بمشاغبات في أوطانهم أو يتحدثون في كواليس جمعية الأمم، تثبت أنه كان أكثرهم أصالة، وقد أكد المستشرق "جوزيف ديبارمي" (**Joseph Desparmet**): " أن الأمير خالد لم يكن أميرا غامضا لأنه كان معروفا للرأي العام الجزائري، ولكنه كان غامضا في نظر الفرنسيين بسبب جهلنا باللغة؛ ولا مبالاتنا المغرورة التي نؤمن بها نحو الحركات التي تمثل رأي الجماهير الأهلية"[1].

2)- موقف بعض النخب الجزائرية من نشاطه.

إذا كان الأمير خالد قد اعترضته صعوبات جمة في نشاطاته من طرف الإدارة الاستعمارية؛ فإن ذلك ليس بالغريب عليه ولم يتعبه، بقدر ما أقلقته أطراف جزائرية لم تكن غريبة عنه؛ وبالخصوص جماعة النخبة الليبرالية المتطرفة التي يقودها كل من "ابن التهامي" و"وليد عيسى" و"بوضربة" و"محمد صوالح"، وقد عارض هؤلاء برنامج "الأمير خالد" الذي كشف خططهم الداعية لسياسة الاندماج والتجنيس ورفض الحضارة الإسلامية التي امتدت جذورها في عمق التاريخ الجزائري[2].

إن نجاح الأمير خالد في انتخابات 1919م يعتبر صفعة لكل الأطراف المعادية له ولبرنامجه، حيث كان "ابن التهامي" ينتقد قومية الأمير خالد ومشاعره العدائية تجاه فرنسا وقام بتقديم شكوى لمجلس عمالة الجزائر ندد فيها بالعصبية الإسلامية التي تحتضنها حركة الأمير خالد، والتي لا تنتظر إلا مفجرا لتشعلها حربا، فاستجابت الحكومة الفرنسية حينذاك إلى مثل هذه الأبواق وألغت الانتخابات، متهمة الأمير باستغلال (الطرقية) لتدعيم (التعصب

[1] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص371.

[2] – أحمد مريوش، المرجع السابق، ص91.

الديني) ضد أنصار سياسة الاندماج، لكن الأمير خالد لم يستسلم وترشح في انتخابات 1920م-1921م.[1]

فنجد الدكتور "ابن التهامي" كيّف فوز الأمير خالد عليه في الانتخابات المحلية التي جرت في نوفمبر 1919م بالمؤامرة ضد السلطة الفرنسية، ولم يتوان في السفر إلى باريس والتدخل لدى الادارة الفرنسية هناك متهما الأمير خالد بالتعصب الديني والعداء لفرنسا، كما أسس جريدة "المستقبل الجزائري" (L'Avenir Algérien) في 29 أفريل 1920 لمهاجمته ومهاجمة جريدة "الاقدام"[2].

وكانت مقالات جريدة "المستقبل الجزائري" عبارة عن سلسلة من الاتهامات لشخص الأمير، تتعقب نشاطه ومقالاته بالانتقاد، ولم تتردد في التشهير بالأمير وعائلته، فتارة تصفه بالشخص المدّعي الذي أخذ لقب "الأمير" وهو ليس بذلك بما أنّه لا يوجد خليفة في الجمهورية الفرنسية، وبالتالي ليس من حقه أخذ هذا اللقب، وتارة أخرى تصفه بالشخص المتعصب الذي يريد العودة بالمجتمع الجزائري إلى ظلمات العهود الماضية، ويسعى لطرد الفرنسيين من الجزائر[3].

لكن التقارب الذي حدث بين الأمير خالد والدكتور ابن التهامي بفضل تدخل النائب محمد بن رحال؛ أدّى إلى تزعّم الأستاذ "صوالح" تيار المعادين للأمير، حيث أسس جريدة سماها "مستقبل الجزائر" (l'Avenir de l'Algérie) ثم "النصيح" كرد فعل على توقف جريدة "المستقبل الجزائري"، وصرّح في العدد الأول منها (7 جانفي 1921) أنّ: "ما قام به الدكتور ابن التهامي تصرّف شخصي لا يعبر عن موقف جميع أصدقائه؛ الذين وجدوا أنفسهم أمام الأمر الواقع، وهم يحترمون حرية كل واحد منهم"، حيث واصل الأستاذ صوالح نهجه في الدفاع

[1] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص133.

[2] – محفوظ قداش، الأمير خالد شهادات ووثائق، المرجع السابق، ص35.

[3] – فتيحة صافر، المرجع السابق، ص184.

عن السياسة الفرنسية الأهلية وعدائه للأمير خالد وأتباعه، كما فتح صفحات جريدته لكل أعداء الأمير لتشويه صورته وتأليب الادارة الاستعمارية عليه[1].

فقد كانت جريدة "النصيح" تعتبر لسان حال الإدارة الفرنسية، وكانت الولاية العامة تسد جميع نفقاتها ومصاريفها، وأصبح "صوالح" يجادل في مبدأ تمثيل المسلمين في مجلس النواب الفرنسي ذاته، وكان يتساءل كمن لا يعلم ولا يدري شيئا قائلا: "هل هذا التمثيل ممكنا وهل هو ناضج حتى أتى أوانه"[2].

ودفع المعمرون المنتخبين الأهالي إلى شجب العمل القومي للأمير خالد، إذ استقبل الرئيس "ميليران" (Alexandre Millerand) في 2 أوت 1920م وفدا من الأعيان من بينهم "زروق محي الدين" و"بن شنوف الهاشمي " وقدّموا له التوضيحات التالية: "إن هذه الدعاية يقودها أحد أحفاد الأمير عبد القادر ويسمي نفسه الأمير خالد، إن هذا الشخص يوقع على ميزانية وزارة الخارجية والحكومة العامة للجزائر، يجمع حوله الغاصبين والطماعين عديمي الأخلاق وأناسا فاسدين من كل الأصناف يبعثهم للدعوة إلى الثورة على السلطة الفرنسية، وإنّه عميل للألمان، ويريد إثارة مسلمي الجزائر"[3].

[1] – قتيحة صافر، المرجع السابق، ص184-185.

[2] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص45.

[3] – نفسه، ص46.

الخـــاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الأمير خالد وتوجهاته السياسية من خلال جريدة الإقدام (1919م ـ 1923م) والتعمق فيه؛ تمكنا من استخلاص جملة من الاستنتاجات التاريخية يمكن حصرها فيما يلي :

* تعد حركة الأمير خالد لبنة هامة في بناء البعد التربوي الإصلاحي والاجتماعي والسياسي في قالب ثوري، خاطبت العقول وأذكت الأحاسيس ونمت الشعور وأثرت إيجابيا على النخبة الجزائرية، حيث أصبحوا يفكرون بكل جدية في تجسيد مطالبهم المختلفة انطلاقا من مبدأ المساواة مع المعمرين.

* يعد الأمير خالد من المثقفين الجزائريين الغيورين على وطنهم، فأحبه؛ وضحى في سبيله؛ واستحدث لنفسه أسلوبا جديدا في التعامل مع القوة الاستعمارية الظالمة ودعاة الجهل والتجهيل.

*لعبت التنشئة الاجتماعية للأمير خالد دورا فعالا في تكوين شخصيته، من خلال انتسابه إلى عائلة الأمير عبد القادر؛ ذات المرجعية الدينية المعروفة بالدفاع عن الوطن وتشبعه بثقافة واسعة ومزدوجة؛ حصّلها من تعلمه على يد علماء دمشق العروبة والإسلام، وتكوينه في المدارس الفرنسية عرّفته بالعالم الغربي ذي الثقافة المختلفة.

*ظهور الوطنية لديه في وقت مبكر، حيث طالب الفرنسيين بتحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، وقبل استقالته من الجيش الفرنسي احتك بالنخبة الجزائرية، لكن دخوله بصفة رسمية " للساحة السياسية " في الجزائر تجسد بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

*تعتبر العريضة التي قدمها الأمير خالد إلى الرئيس ويلسون؛ أول مبادرة سياسية طالب فيها بالحكم الذاتي للجزائر وتحديد مصير الجزائريين، هادفا بذلك إحراج الحكومة الفرنسية بضغط الحكومة الأمريكية عليها، مما أكسبه شعبية واسعة في أوساط الشعب الجزائري الذي سارع إلى الالتفاف حوله.

*مشاركة الأمير خالد في انتخابات 1919م جعلته يظهر بمظهر القائد الوطني، حيث أكد على الحفاظ على الشخصية الإسلامية وعارض ربط الجنسية بالتخلي عنها.

*معارضة الأمير خالد لإصلاحات 1919م نتج عنه انقسام النخبة، بين دعاة المساواة ودعاة الإدماج.

*استمر الأمير خالد في الدفاع عن مصالح المسلمين من خلال جريدة الإقدام؛ التي تعتبر أول صحيفة تواجه الإدارة الفرنسية في الجزائر بشجاعة وتستنكر أسلوبها في التعامل مع الجزائريين، حيث حظيت هذه الجريدة بشعبية كبيرة من خلال تعرضها لموضوعات غاية في الأهمية بالنسبة لقضايا الجزائريين.

*برز الأمير كإصلاحي من خلال برنامجه الإصلاحي الذي دعى فيه إلى إصلاح شؤون الأهالي؛ من خلال دفاعه عن الشخصية الإسلامية، والحفاظ عليها ورفضه لسياسة الإدماج التام.

*تعد حركة الأمير خالد السياسية حركة وطنية عبرت عن آمال الشعب الجزائري، وخاضت صراعا عنيفا في سبيل تحقيق مطالب الجزائريين، وهذا ما سلّط عليه سخط السلطات الاستعمارية التي عملت على تحريض بعض عناصر النخبة الجزائرية ضده، وهو ما جلب له العداء من بعض بني جلدته.

*نجحت السلطات الفرنسية في التخلص من الأمير خالد وإبعاد ما كان يمثله من خطر عليها فقامت بنفيه خارج الوطن، حيث لم تبرز شخصية مماثلة له في الجزائر من بعده.

*لم تنته حركة الأمير خالد بعد نفيه واعتقال أنصاره واعتزاله الحياة السياسية، فقد استمرت بعد انتقاله إلى فرنسا؛ من خلال تأثيره على المهاجرين الجزائريين حيث صار رئيسا شرفيا لأول حزب لهم.

* تعتبر حركة الأمير خالد حركة وطنية خالصة؛ بالرغم من أن القوى السياسية الوطنية لم تكن منظمة آنذاك، ولم تكن الظروف تسمح بصيغة العمل الوطني بشكل فعال، وتتمثل وطنية الحركة في الدفاع عن الشخصية الإسلامية التي كانت الجوهر الأساسي للقومية الجزائرية آنذاك.

* تمثل حركة الأمير خالد الحجر الأساسي الذي قامت عليه جميع الأحزاب الجزائرية فيما بعد، وبذلك مثلت حركته بداية الطرق في الحركة الوطنية المنظمة بشكله السياسي.

الملاحق

الملحق رقم (01)

صورة للأمير خالد[1]

[1] – فتيحة صافر، المرجع السابق، ص192.

الملحق رقم (02)

الأمير خالد في زيه العسكري بكلية "سان سير" العسكرية سنة 1894[1].

[1] – سعيد بورنان، المرجع السابق، ص38.

الملحق رقم (03)

نص الوثيقة الجزائرية التي قدمها الأمير خالد إلى السيد ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية[1]

السيد الرئيس :

يشرفنا أن نقدم الى انصافكم السامي والى روح العدل فيكم عرضا موجزا عن الوضع الحالي للجزائر الناتج عن احتلال فرنسا لها منـذ 1830 .

فأثناء معركة غير متساوية ، ولكنها رغم ذلك كانت مشرفة لآبائنا ، ناضل الجزائريون طيلة سبعة عشر عاما بمثابرة وقوة لا مثيل لهما بهدف رد المعتدي والعيش فى استقلال ، ولكن حظوظ السلاح لم تكـن ، للأسف ، فى صالحهم .

ومنذ الـ 89 سنة التي عشناها تحت السلطة الفرنسية ازددنا فقرا بينما ازداد المنتصرون غنى على حسابنا .

ان الاتفاق الموقع فى 5 يوليو 1830 بين الجنرال دوبورمون وداي الجزائر قد ضمن لنا احترام قوانينا وعاداتنا ودیننا . وان قانـون 1851 (1) قد اعترف بحق الملكية والتمتع بها كما كانت ابان الاحتلال .

وقد أعلن نابليون الثالث (2) عند نزوله بالجزائر فى 5 مايو 1865 بيانا موجها الى السكان المسلمين « ان فرنسا عندما وضعت قدمها على

[1] – أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المرجع السابق، ص ص54–58.

الأرض الافريقية منذ 35 سنة ، لم تأت لتدمير جنسية شعب ، ولكنها بالعكس جاءت لتحرير هذا الشعب من قهر طويل المدى ، انها أبدلت السلطة التركية بحكم أكثر لينا وعدلا وتنويرا ... »

اننا كنا نتوقع أن نعيش فى سلم جنبا الى جنب وبالاشتراك مع المحتلين الجدد ، معتمدين على هذه التصريحات الرسمية المهيبة .

ولكن تبين لنا فيما بعد ـ ويا للأسف ـ أن تلك الوعود المعسولة لم تكن سوى كلام أجوف ، والواقع أن الفرنسيين أجلوا المهزومين تدريجيا ، كما فعل الرومان قبلهم ، وامتلكوا هم الأراضي الخصبة وأغنى المناطق . وهم الى يومنا هذا مستمرون على انشاء مراكز جديدة باغتصاب الأراضي الجيدة التي بقيت عند الأهالي ، تحت غطاء « المصادرة لفائدة الصالح العام » .

كما استولى الفرنسيون على الأحباس التي تقدر بمآت الملايين من الفرنكات والتي كانت تستعمل فى صيانة المؤسسات الدينية وتساعد الفقراء ، ووزعوها على الأوروبيين . وهذا أمر في أقصى الخطورة نظرا الى الغرض الديني والبين الذي نص عليه المحبسون لهذه الأملاك .

والى الآن ورغم قانون فصل الدين عن الدولة فان البقية القليلة من هذه الأحباس مسيرة من طرف الادارة الفرنسية تحت ستار هيئة دينية اختير أعضاؤها الطيعون من طرف الادارة الفرنسية نفسها ، ولا حاجة الى الاضافة الى أنه ليس لأولئك الأعضاء سلطة .

والادارة الفرنسية تغتنم كل فرصة ، وخصوصا أثناء هذه الحرب لتنظيم مظاهرات سياسية فى مساجدنا ومن أماكننا المقدسة الأخرى ، خلافا لتعاليم ديننا ، بحضور جماهير مكونة خصوصا من موظفين . وفى تلك المظاهرات تلقى خطب أعدت مسبقا للمناسبة من رجال الدين ، ويتمادى هذا التعدي على الحرمات الدينية لدرجة اشراك الموسيقى العسكرية فى هذه المظاهرات المهينة للروح اندينية عند المسلمين .

ذلك هو ما أصبحت عليه تصريحات القائد بورمون فى 5 يولية 1830 وقانون 1851 •

وقد أثقل كاهل الانسان الأهلي مدة 89 سنة باحمال الضرائب : ضرائب فرنسية وضرائب عربية كانت موجودة قبل الاحتلال وأبقى عليها المحتلون الجدد •

واذا قابلنا ميزان الدخل والخرج فاننا نرى بسهولة أن الأهالي قد أرهقوا بضرائب فوق طاقتهم • كما أن توزيع الميزانية لا يأخذ فى الاعتبار متطلباتهم الخاصة • وكثير من الأعراش بدون طرق مواصلات وأغلبية أطفالنا بدون مدارس •

وبفضل تضحياتنا ، استطاع الفرنسيون أن يوجدوا جزائر فرنسية مزدهرة حيث زراعة الكروم تمتد على مدى البصر • وقد مدت عبر البلاد السكك الحديدية والطرق بين القرى الأروبية • وغير بعيد عن العاصمة نجد أعراشا بأكملها تعيش على أراضي آهلة بالسكان ، وفقيرة ووعرة المسالك ، وليس لهذه الأعراش طرق مواصلات ، وهناك تجمعات سكنية هامة محرومة من كل شيء ، وما يزال السقي عند هؤلاء بالقرب وبطريق الأحواض والآبار غير المصونة مثلما كان الحال فى عهد ابراهيم (عليه السلام) ، وخلاصة القول أن حصة الأغلبية هي الأضعف وأن حمل الأشد فقرا هو الأثقل •

وتحت نظام يسمى جمهوريا يخضع أغلبية السكان الى قوانين خاصة يندى لها جبين البرابرة أنفسهم • وان من ميزات هذه القوانين أن بعضها قد نص على المحاكم الاستثنائية (مثل المحاكم الزجرية والمجالس الجنائية) الصادرة فى 29 مارس 1902 ، و 30 ديسمبر 1902 • فنحن نرى الرجوع القهقري نحو الحزبات (3) • (التسيطر موجود فى الأصل) •

ولكي لا تتهم بالمبالغة نرفق بهذه العريضة كتيبين كتبهما فرنسيان من الجزائر وهما السيد فرنسوا مارنار F. Marneur المحامي بمجلس الاستئناف بمدينة الجزائر ، والسيد شارل ميشيل Ch. Michel المستشار العام وشيخ بلدية تبسة • فهما مؤلفان مبنيان على فظاعة وظلم هذه القوانين •

وهنالك مثال آخر يدل على عدم الوفاء بالعهد وهو :

كان الجنود الأهالي قبل 1912 يلتحقون بالجيش الفرنسي عن طريق التطوع مقابل بعض المنافع للمتطوعين • ولكن هذه المنافع قد ألغيت بالتدرج ، وبدخـول 1912 أصبـح التجنيـد الاجبـاري في أول الأمر جزئيا (وهو 10 ٪ من مجموع الجيش) ، ثم أصبح شاملا ، وهذا رغم الاحتجاجات الصارخة من الأهالي •

ان ضريبة الدم قد طبقت علينا خرقا للمبادىء الأولية للعدالة • ورغم فقرنا وذلنا واهانتنا بحكم قانون الحق للأقوى ، فاننا لم نكن نتصور أبدا أن عبئا كهذا ــ وهو خاص بالمواطنين الفرنسيين المتمتعين بجميع الحقوق ــ يقع ذات يوم على كاهلنا •

ان مئات الآلاف قد سقطوا منا فى مختلف ميادين القتال ، محاربين رغم أنوفهم ، ضد شعوب لا مطمح لهم فيها ولا فى أموالها •

ان الأرامل واليتامى ومعطوبي هذه الحرب يتلقون أجورا أو معونات أقل مما يعطي للفرنسيين الجدد • وكثير من الجرحى الذين أصبحوا عاجزين على العمل انضموا الى صفوف البؤساء الذين تضج بهم المدن والأريـاف •

ومن السهل على الملاحظ المنصف أن يرى البؤس الفظيع الذي يعيشه الأهالي ، ففي مدينة الجزائر نفسها يجر مئات الأطفال من الجنسـين بؤسهم في الشوارع وهم في أسمال بالية وكسحاء يتسولون من العامة•

وأمام هذه الأوضاع المؤسفة بقيت الولاية العامة للجزائر فى حالة مطلقة من اللامبالاة •

وأمام التمويه بعدم التدخل فى الحريات ، فان الموقف العام هو ترك الحبل على الغارب • كما أن المشروبات الكحولية قد أصبحت تغـدق فى المقاهي على الأهالي •

وقد تحملنا هذه المآسي ، كمهزومين مستسلمين ، منتظرين وآملين أن تشرق علينا أيام أسعد مما نحن فيه •

ان التصريح الرسمي التالي والقائل بأنه « لا يجبر شعب من الشعوب على العيش تحت سيادة لا يرضى بها » والذي صرحتم به أنتم فى مايو 1917 ، فى كلمتكم الموجهة الى روسيا ، يجعلنا نأمل بأن هذه الأيام قد أقبلت فى النهاية

ولكن الأهالي ، تحت الوصاية الجائرة للادارة الجزائرية قد أصبحوا على حالة من الاذلال بحيث أصبحوا عاجزين عن المطالبة ... ان الخوف من القهر الذي لا يرحم يكم كل الأفواه .

ورغم هذا فاننا جئنا باسم مواطنينا نستنجد بالمشاعر النبيلة لسيادة رئيس أمريكا الحرة ، اننا نطالب بارسال نواب مختارين بحرية من طرفنا لتقرير مصير مستقبلنا تحت اشراف عصبة الأمم .

يا سيادة الرئيس : ان نقاطكم الأربع عشرة للسلام العالمي المقبولة من طرف الحلفاء والقوات المركزية يجب أن تؤخذ كقاعـدة لتحرير الشعوب المستضعفة المقهورة دون تمييز عرقي أو ديني .

انكم تمثلون فى نظر العالم بأكمله الانسان الشريف الحامل للواء الحق والعدالة ، فأنتم لم تدخلوا هذه الحرب الضخمة الا لتعمم تلك المباديء على جميع الشعوب . ولنا ايمان عميق فى كلمتكم المقدسة . ان هذه العريضة قد كتبت لتنوير عقيدتكم والفات نظركم الكريم الى وضعنا الشـاذ .

وتقبلوا ، سيادة الرئيس ، فائق احترامنا (*) .

الملحق رقم (04)

نتائج الانتخابات[1]

انتخابات فيفري 1920م:

الاسم	عدد الأصوات المحصل عليها
1- الأمير خالد	2.295
2- د. تمزالي	245

عدد المسجلين: 4535

عدد المنتخبين: 2789

النسبة: 61 %

انتخابات أفريل 1920م:

الاسم	عدد الأصوات المحصل عليها
الأمير خالد	7000
زروق محي الدين	2500

[1] – حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص106-107.

انتخابات 09 جانفي 1921[1]:

أسماء الشخصيات المرشحة	عدد الأصوات المحصل عليها
1. الأمير خالد	720
2. قايد حمود	700
3. د. تمزالي	699
4. حاج عمار	674
5. سيدي بومدين	667
6. فكتور باروكان	655
7. محمد بن يحي	649
8. شكيكن حمادو	631
9. مرابط أحمد	610
10. ساطور رشيد	607
11. بن سلمان رشيد	578
12. ككاشي	471
13. د. بن العربي	263
14. د. بن التهامي	258
15. ولد عيسى	257
16. كراد خليفة	132
17. حاج دريس	84
18. علي شريف طاهر	27
19. حاج حمادو	14

عدد المسجلين:1871

عدد المنتخبين: 857

النسبة: 45%

[1] – حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص110.

الملحق رقم (05)

يوم الجمعه ٢٦ ذي الحجة ١٣٣٨ — خمسة وعشرون سانتيما — عدد ١ السنة الاولى

الاقدام

الادارة والتحرير
١٢ نهج لالبيسر بسا الجزائر

الاشتراكات
الجزار وتونس وفرانسا والغرب فرنكا ٢٠
البلاد الجنبيه فرنكا ٢٥

جريدة الاتحاد الفرانساوي العربي تصدر مرة في الاسبوع

• لصاحبها الحاج عمار و السفايسه حسنود • رايس السفاسم العمري الامير خالد •

من كلام جان ميليا مدير مكتب الوالي العام
كل قانون خصوصي أتيه واتيقن بان القوانين الخصوصية ساهي الابقايا خبيثه ناشئة من فكر حقود وسوء الظن

ولمسيو بوجيجا مدير ناحية سن الدرحة الاولى المتقاعد
تحت رعاية القانون الفرنساوي تجري قوانين خصوصية مخالفة لناموس فرانسا

لحضرات فرانسا

رغما عن الصعوبات العديدة التي كابدناها منذ صدور العدد الاول من جريدتنا قد تحملنا طبع الاقدام حتى لشهر جويليت المنصرم بقصد اتمام الاشتراكات على جميع الاصلاحات اللازمة لاصداره بترتيب وبدون ادنى توبيخ فيمثل هذه الوسائل يسوغ لنا ارضاء خاطر كل من ود منا ذلك

ان الاقدام سيكون له نوبة عظيمة في تأديب الاهالي السياسي ويجب ان يكون الجريدة العظمى في القطر الجزائري الفرنساوي مرشدة للاتحاف والوداد بين العنصرين من سكان الوطن الجزائري

وسنجتهد بالسعي في هذا الوارد وما غاية فصدنا اليوم كغدا الا الاتحاف والاتحاد بين فرانسا والاسلام

الحاج عمار

كأنه وقد وقعت مظاهرات بالصوم والصلاة في الهند وخلافها

وكل من هوليس معمي بتعصب حروب صليبيه! او بسراب تجارة خائبه قد اخذ نصيه من الاهانة مماس مبادي الحلفاء رغما عن معارضات فرانسا الفائقه

ليس بممكن ان يكون هذا الصلح بتا تحت قانون من نعت هذا الاتحاف بل الممكن غالبا سكوت سولم وبعد ذلك يحدث مايحدث لان الاشياء لها ايضا بديهيتها ان قسم المملكة العثمانيه على حسب طلب انكلترا ماهو الاهتك الميزانية الكائنة بين الشعوب ولمايتبين لاغلبهم باتهم دعوا ضحايا لحساب فوائد انكلترا المتساطه

الملحق رقم (06)

رثاء محمد العيد آل خليفة للأمير خالد في مجلة الشهاب[1]

في ذمة الله يا خالد

سيذكرك الشعب دهرا مديدا ... فأنت لأبنائه والد
وأنت — قريبا لهم وبعيدا ... وحيا وميتا لهم — قائد
نودع فيك زعيما وحيدا ... لنا مجده طارف تالد
خلدت جميل الثناء حميدا ... ففي ذمة الله يا خالد

محمد العيد

[1] – مجلة الشهاب، المصدر السابق، ص657.

قائمة المصادر والمراجع

أولا المصادر:

1)- الكتب:

1. أحمد مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج (1898-1938)، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.
2. أجيرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)**، ج02، تر: م. حاج مسعود وأ. بكلي، ط1، دار الرائد، الجزائر، 2007.
3. أجيرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، تر: عياش سلمان وآخرون، ط1، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2008.
4. أوزقان عمار، **الجهاد الأفضل كلمة حق عند سلطان جائر**، تع: ميشال سطوف وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005م.
5. بن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920-1936**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.
6. قنانش محمد وقداش محفوظ، **نجم الشمال الافريقي 1926 – 1937، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
7. قنانش محمد، **ذكرياتي مع مشاهير الكفاح**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

2)- الجرائد:

أ)- باللغة العربية:

1. مجلة الشهاب، 1355هـ - 1356هـ /1936م- 1937م، مج 12، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان.
2. جريدة الإقدام، عدد 122، الموافق لـ 16 مارس 1923.

3. جريدة الإقدام، عدد 2، الموافق لـ 17 أكتوبر 1926.
4. جريدة الاقدام في 12 ماي 1922.
5. جريدة الاقدام، عدد 25، 23 مارس 1922.
6. جريدة الاقدام، ع 106، 21 ديسمبر 1922.
7. الإقدام، ع 67، 24 فيفري 1922.
8. الإقدام، ع 68، 03 مارس 1922.
9. الاقدام، ع 04، 01 أكتوبر 1920.
10. الاقدام، 5 جويلية 1921.
11. الاقدام، 15 جويلية 1921.
12. الاقدام، 25 جويلية 1921.
13. الاقدام، 18 نوفمبر 1921.
14. الاقدام، 21- 28 جوان 1920.
15. الاقدام، ع 67، 28 أفريل 1922.
16. الإقدام، ع 68، 03 مارس 1922.
17. الاقدام، ع 25، 23 مارس 1923.
18. الاقدام، ع 27، 6 أفريل 1923.

ب)- باللغة الفرنسية:

1. L'Ikdam, N33, jeudi 13 November 1919

2. L'ikdam, N 34, 27 November 1919.

3. L'Ikdam, N 59, du 30 November 1921.

ثانيا المراجع:

1)- الكتب باللغة العربية:

1. إحدادن زهير، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012م.
2. الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.
3. بجاوي محمد الصالح، **متعاونون ومجنّدون جزائريون في الجيش الفرنسي (1830م-1918م)**، دار القصبة، الجزائر، 2009م.
4. بركات أنيسة، **محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر الأمير خالد**، طبعة خاصة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2008م.
5. بسّايح بوعلام، **أعلام المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي بالسيف والقلم (1830-1954)**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م.
6. بن الشيخ حكيم، **الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية ما بين 1912 – 1936**، طبعة خاصة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013م.
7. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م**، ط2، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 2005م.
8. بورنان سعيد، **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830-1962)**، ج2، رواد الكفاح السياسي والاصلاحي (1900-1954)، ط2، دار الأمل، تيزي وزو، 2004م.
9. بوعزيز يحي، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه (1912-1948)**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
10. بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

11. الجيلالي عبد الرحمان بن محمد، **تاريخ الجزائر العام**، ج5، دار الأمة، الجزائر، 2014م.

12. حمانة البخاري، **فلسفة الثورة الجزائرية**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

13. حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007م.

14. خالدي مصطفى وفروخ عمر، **التبشير والاستعمار في البلاد العربية**، ط3، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1973م.

15. خضير ادريس، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830م -1962م)**، ج2، دار الغرب للنشر، بيروت، لبنان.

16. الخطيب أحمد، **حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

17. دبوز محمد علي، **نهضة الجزائر وثورتها المباركة**، ج2، عالم المعرفة، الجزائر، 2012م.

18. دسوقي ناهد إبراهيم، **دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008م.

19. ديوان محمد العيد آل خليفة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010م.

20. زوزو عبد الحميد، **الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة الجزائرية**، ج1، دار هومة، الجزائر، 2012م.

21. سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج1، ط2، دار الغرب، الجزائر، 1981م.

22. سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)**، ج2، ط4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

23. سعيدي مزيان وبوقجاني أحمد، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954**، دار المعرفة، الجزائر، 2007م.

24. سيف الاسلام الزبير، **تاريخ الصحافة في الجزائر**،ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

25. صاري الجيلالي وقداش محفوظ، **الجزائر في التاريخ والمقاومة السياسية (1900 – 1954)، الطريق الاصلاحي والطريق الثوري**، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

26. الصديق محمد الصالح، **الرافضون عبر التاريخ**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

27. العسلي بسام، **الأمير خالد الهاشمي والدفاع عن جزائر الإسلام**، دار النفائس، الجزائر، 2010م.

28. العسلي بسام، **جهاد الشعب الجزائري، قادة الجزائر التاريخيون**، ج3، طبعة خاصة، دار العزة والكرامة، وهران، 2009م.

29. العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، ط1، دار البعث للنشر، الجزائر، 1985م.

30. عمورة عمار، **الجزائر بوابة التاريخ، ما قبل التاريخ 1962**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

31. عمورة عمار، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار الريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

32. فركوس صالح، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2005م.

33. قداش محفوظ، **الحركة الوطنية الجزائرية**، تر: محمد البار، ج1، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2011م.

34. قداش محفوظ، **جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر (1830-1954)**، منشورات ANEP، الجزائر.

35. قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، ط1، دار البعث، الجزائر، 1991م.

36. قنان جمال، **التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار1830 – 1944، دراسات في التاريخ المعاصر**، طبعة خاصة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

37. قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

38. مريوش أحمد، **محاضرات في تاريخ الجزائر ما بين 1900م – 1954م**، ج2، ط1، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2013.

39. مفدي زكرياء، **تاريخ الصحافة العربية في الجزائر**، جمع وتحقيق: أحمد حمدي، منشورات مؤسسة مفدي زكرياء، الجزائر، 2003م.

40. مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 - 1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م.

41. مناصرية يوسف، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين (1919-1939)**، دار هومة، الجزائر، 2013م.

42. مهساس أحمد، **الحركة الثورية في الجزائر 1914- 1954**، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

43. مياسي إبراهيم، **قبسات من تاريخ الجزائر**، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2010م.

44. مياسي إبراهيم، **مقاربات في تاريخ الجزائر**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

45. ناصر محمد، **الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م.

46. يحياوي مرابط مسعودة، **المجتمع المسلم والجماعات الأوربية في جزائر القرن العشرين**، تر: محمد المعراجي، طبعة خاصة، مج1، ج1، دار هومة، الجزائر، 2010م.

2)- الكتب باللغة الأجنبية:

1. Djeghloul Abdelkader, **Element D'histoire culturelle Algerienne**, enal, Alger, 1984.
2. Hadj Ammar, Les élections et les jeunes algériens, L'ikdam, N 34, 17 November 1919.
3. Ihaddaden Zohir, **Regard sur L'histoire De L'Algérie**, Les editions Atturath, Alger, 2002.
4. Kaddache Mahfoud, **Lemir khaled Documents et Temaing Mages Servir A L'etude Du Nationalisme Algeriens**, Opne Ap Alger, 1987.
5. Mynier Gilbert, **L'Algérie Révélée La Guerre De 1914-1918 Et Le Premier Quart Du Xx^{e} Siécle**, Librairie Droz Genéve 1981.

3)- الرسائل الجامعية:

1. الخمري الجمعي، "**حركة الشبان الجزائريين والتونسيين دراسة تاريخية وسياسية مقارنة**"، (مذكرة مكمّلة انيل شهادة الدكتوراه)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006م.

2. شرفي عبد الجليل وحاف الله العطرة، " **تطور المطلب الاستقلالي في نضال الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1954)**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ل م د)، اشراف الدكتور بوبكر حفظ الله، جامعة العربي التبسي، تبسة، قسم التاريخ، 2016م.

3. قريري سليمان، " **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954**"، (أطروحة دكتوراه)، اشراف مناصرية يوسف، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

4)- المجلات والدوريات:

1. عبادة عبد اللطيف، **(تقييم ابن باديس وابن نبي لإسهام الأمير خالد في الحركة الوطنية)**، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة الجزائرية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، العدد 5، 1998م.
2. قداش محفوظ، **(صور من حياة الأمير خالد في شبابه)**، مجلة الثقافة، الجزائر، العدد 13 مارس 1973م.
3. سعد الله أبو القاسم، **(وثائق جديدة عن حركة الأمير عبد الملك الجزائري بالمغرب)**، المجلة التاريخية المغربية، العدد 1، جانفي 1974م.
4. خليفي عبد القادر، **(الأمير خالد البطل 1875-1936)**، مجلة عصور الجديدة، جامعة وهران1- أحمد بن بلة، العدد 23، أوت 2016.
5. بودن غانم، **مساهمة الأمير خالد في بناء الحياة السياسية مقال في الجزائر 1919 - 1924**، مجلة قضايا تاريخية، العدد 3، جامعة تيارت، الجزائر، 2016م.
6. بن عدة عبد المجيد، **(من أعلام الوطنية والاصلاح في الجزائر الأمير خالد (1875-1936)**، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، مج 14، العدد 02، 2011.
7. جاكر لحسن، **(الأمير خالد والشيخ عبد الحميد باديس دراسة مقارنة)**، مجلة عصور الجديدة، جامعة وهران1، العدد23، عدد خاص، أوت 2016م.
8. لهلالي سلوى، **(بروز الفكر الاستقلالي في الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1925)**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 8، الجزائر، 2016م.
9. صافر فتيحة، **(جريدة الاقدام لسان حال الحركة الخالدية)**، مجلة عصور الجديدة، جامعة وهران1 أحمد بن بلة، العدد 23، عدد خاص، أوت 2016م.

10. بن الشيخ حكيم، **التأطير الحركي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد (1912-1936)**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، المجلد 09، العدد1، جوان 2018م.

11. دويدة نفيسة، **(قضايا الجزائر من خلال جريدة الاقدام 1919 – 1939)**، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية، أدرار، العدد40، 2017م.

12. وزناجي مراد وايدير سليمة، **الأمير خالد بطل الجزائر**، مجلة المصادر، العدد 05، 2001م.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
المقدّمة	**أ – و**
الفصل الأول: حياة الأمير خالد وتكوينه	**01**
المبحث الأول: الأمير خالد (حياته)	**03**
1)– مولده ونشأته	**03**
2)– تعليمه	**04**
3)– وفاته	**09**
المبحث الثاني: نشاطه العسكري ومشاركته في الحرب العالمية الأولى	**11**
المبحث الثالث: تكوينه السياسي ونشاطه قبل سنة 1919م	**15**
الفصل الثاني: نشاط الأمير خالد السياسي بين 1919 – 1923	**20**
المبحث الأول: رسالته إلى الرئيس الأمريكي ويلسون 1919	**22**
المبحث الثاني: نشاط الأمير خالد داخل الجزائر	**26**
1)– المشاركة في الانتخابات	**26**
2)– تكوين جمعية الأخوّة الجزائرية	**32**
3)– خطابه أمام الرئيس الفرنسي ميلران	**35**
المبحث الثالث: نفي الأمير خالد خارج الجزائر	**40**
الفصل الثالث: التوجّهات السياسية للأمير خالد من خلال جريدة الاقدام	**43**
المبحث الأول: التعريف بجريدة الاقدام	**45**
المبحث الثاني: القضايا السياسية في جريدة الاقدام	**51**
المبحث الثالث: المواقف من نشاط الأمير خالد	**59**
1)– موقف الإدارة الاستعمارية والمستوطنون	**59**
2)– موقف بعض النخب الجزائرية	**64**
الخاتمة	**67**

الملاحق	71
قائمة المصادر والمراجع	83
فهرس المحتويات	93